إنعاش الجغرافية الثقافية

جينيفر وولش وجودي إميل وكريس ويلبرت

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر([i])

> إنهم في المقام الأول والأخير أنفسهم ، على الرغم من المعاني العديدة التي نكتشفها فيهم . قد نحركهم ونفرض عليهم تصاميمنا . قد نبذل قصارى جهدنا لجعلهم ينحنون لإرادتنا . ولكن في النهاية يظلون غامضين ، تحفًا من عالم لم نصنعه ، ولن نتمكن أبدًا من معرفة معناه . (كرونون، 1995: 55)

إن الطبيعة مليئة بالكائنات الحية الواعية التي تمتلك القدرة على التصرف فضلاً عن الغريزة ـ ألا وهي الكائنات الحية . والعديد من الكائنات الحية ضرورية لبقاء الإنسان ، وهي تشكل الأساس لعلم الوجود ونظرية المعرفة ، وتشكل الأساس لعدد لا يحصى من المعايير والممارسات الثقافية . ومن الغريب أنه على الرغم من **أن تفسير العلاقة بين الطبيعة والمجتمع البشري كان منذ فترة طويلة هدفاً مركزياً للبحث الجغرافي** ، فإن الكائنات الحية ظهرت إلى حد كبير كعناصر حيوية للأنظمة البيئية ، ومتاحة للاستخدام البشري ، أو أشكالا من رأس المال الرمزي . فهل كانت الكائنات الحية ببساطة غير مهمة للغاية ، وغير ذات صلة بالشؤون الإنسانية ، وبالتالي لا تستحق التأمل الجاد كموضوعات أو فاعلين ؟ أم أن الكائنات الحية لا غنى عنها للناس ومرتبطة برؤى التقدم والحياة الطيبة ، لدرجة أن حتى الجغرافيين ، المدربين على تحليل العلاقات بين الطبيعة والمجتمع، لم يتمكنوا من رؤيتها ؟

مع بداية القرن الحادي والعشرين ، يعمل الجغرافيون في الولايات المتحدة وبريطانيا على جلب "**مسألة الحيوان**" إلى صدارة المناقشات الجغرافية ، وبطرق مختلفة عن الماضي . لماذا الكائنات الحية ، ولماذا الآن ؟ الأسباب معقدة ، ولكن هناك عدة قوى تعمل . أحدها هو أن محنة الكائنات الحية لم تكن قط أكثر خطورة مما هي عليه اليوم . يتم قتل مليارات الكائنات الحية سنويًا في مزارع المصانع ، وتسممها بالملوثات السامة والنفايات ، وتطرد من منازلها بسبب قطع الأشجار والتعدين والزراعة والتحضر . بعد تشريحها وإعادة هندستها واستخدامها كأجزاء احتياطية ، يتم الاحتفاظ بالكائنات الحية في الأسر والعبودية ، ثم يتم التخلص منها عندما تتضاءل فائدتها للناس . عامل آخر هو أن هذه الاعتداءات المتعددة حفزت سياسة مقاومة صريحة ومخاوف بشأن "نهاية الطبيعة" . وبالإضافة إلى ذلك ، وبفضل هذه الديناميكيات البيئية والاجتماعية الأخلاقية جزئياً ، عملت التيارات الفكرية داخل الأوساط الأكاديمية على طمس الحدود بين البشر والكائنات الحية ، وشجعت على الاعتراف **بالروابط بين البشر والكائنات الحية على مستويات متعددة من التحليل والمقاييس المكانية .**

يتتبع هذا الفصل العلاقات بين الجغرافيا والكائنات الحية على مدى القرن الماضي . وفي بقية هذه المقدمة ، ندرس الأصول التاريخية لجغرافية الكائنات الحية (الجغرافية الحيوية Biogeography) ، وهو مجال فرعي من الجغرافيا الطبيعية ، فضلاً عن الصعود الموازي لجغرافية الكائنات الحية ذات التوجه الثقافي . وقد تراجع كل من النهجين عن الأنظار بحلول منتصف القرن العشرين . ولكن بعد عدة عقود ، ظهرت رؤية أخرى لجغرافياة الكائنات الحية ــ لا تشترك كثيراً مع جغرافية الكائنات الحية أو الجغرافيا الحيوية الثقافية . ولذا ننتقل إلى النظر في هذا النهج الجديد وتداعياته . وعلى الرغم من أنه لم يكن بارزاً قط

في هذا التخصص ، فقد أبدى الجغرافيون منذ فترة طويلة بعض الاهتمام بالكائنات الحية . في الواقع ، كان هناك فرع يمكن التعرف عليه يُعرف باسم "جغرافية الحيوان" قيد البحث بنشاط ، على الأقل منذ كتاب ماريون نيوبيجين "جغرافية الحيوان" (1913) وكتابها "جغرافية النبات والحيوان" الذي نُشر بعد وفاتها .

أشارت نيوبيجين إلى الحاجة إلى دراسات توزيعية لمجموعات الكائنات الحية ، وفحص المناطق النباتية والحيوانية وعلاقاتها (مادريل، 1997) . كما تم منح جغرافية الحيوان دورًا في بيان هارتشورن الكبير حول " ما هي الجغرافيا وما ينبغي أن تكون عليه" في كتاب "طبيعة الجغرافيا" (1939) . عد هارتشورن قمة "التمييز" ، الذي يتطلب الاهتمام بمجموعات فريدة من الظواهر (الطبيعية والبشرية) التي تخلق على ما يبدو تمييزات بين مناطق مختلفة من الأرض . تم الوصول إلى هذه القمة - "الجغرافيا الإقليمية" - من خلال دمج نتائج "الجغرافيات المنهجية"، التي تم تجميعها مع الإشارة إلى مناطق معينة .

صور هارتشورن جغرافية الكائنات الحية ، المرتبطة بعلم الحيوان ، كواحد من هذه المجالات الفرعية المنهجية للجغرافيا . وبالتالي ، خلال النصف الأول من القرن العشرين ، كانت جغرافية الكائنات الحية جزءًا نشطًا وإن كان صغيرًا من هذا التخصص . تم التعبير عن نهجين في هذا المجال بوضوح ، يعكسان الفجوة المتزايدة الاتساع بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية . كان الأول هو جغرافية الكائنات الحية ، التي تركز بشكل أساسي على توزيعات الكائنات الحية ، وتستند إلى الجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم البيئة الناشئ . كان الثاني هو جغرافيا الكائنات الحية الموجهة ثقافيًا ، والتي تركز على تدجين الكائنات الحية ، والتي تستند إلى الجغرافيا البشرية والعلوم الاجتماعية . ركز علماء جغرافية الحيوان ، الذين يرتبطون عادة بالجغرافيا الطبيعية ، على التوزيعات الجغرافية للحيوانات ، ومحددات أنماط التوزيع على كل من المقاييس الصغيرة والكبيرة ، ودمجوا مفاهيم الفضاء والأنماط المكانية والعلاقات المكانية في أبحاثهم .

الأسئلة الأساسية المتعلقة بالمكان الذي تعيش فيه أنواع مختلفة من الكائنات الحية - التكاثر، والبحث عن الطعام ، والهجرة ، والولادة ومحددات توزيع الكائنات الحية مثل المناخ ، والتضاريس ، و المياه ، والتربة والنباتات ، والكائنات الحية الأخرى ، وتفضيلات الموائل الخاصة بالأنواع . كان النهج علميًا تقليديًا ، مستخدمًا تقنيات ميدانية ، وإجراءات رسم الخرائط ، والتحليلات الكمية ، واختبار الفرضيات ، ومواصفات النموذج . كان الطموح هو وضع قوانين جغرافية عامة لكيفية ترتيب الكائنات الحية (السكان والأنواع) لأنفسها عبر سطح الأرض ، أو على نطاقات أصغر، لتحديد أنماط التباين المكاني بين الكائنات الحية والعوامل البيئية الأخرى .

نادرًا ما ساهمت جغرافية الكائنات الحية بشكل مباشر في المناقشات حول تفاعلات الكائنات الحية مع المجتمع البشري . لكن علماء جغرافية الكائنات الحية لم يكونوا غير مهتمين بالتأثيرات البشرية على الكائنات الحية ، وبالتالي ما قد تعنيه الكائنات الحية للناس . استكشف كانسديل بعمق **العلاقات بين الكائنات الحية والبشر من حيث "المنافسة والصراع والتفاعل"**.1950؛ 1951أ؛ 1951ب؛ 1951ج؛ 1951د؛ ينظر أيضًا كانسدال، 1952). وحتى في وقت سابق ، كان إيجل كلارك (1896) قد ذكر التأثيرات البشرية على هجرة الطيور، بما في ذلك الوفيات المتكررة للطيور المهاجرة التي تصطدم بفوانيس محطات الإضاءة في الطقس الضبابي ، بينما شعر موبيوس (1894) باليأس إزاء "التعدي العنيف" من جانب البشر الذين يطاردون الحوت . وقد أشار العمل الرائد الذي قام به فيتر في كتابه التاريخ الطبيعي لمدينة لندن (1945) إلى أن التفاعلات بين الإنسان والحيوان غالبًا ما تكثفت في جميع أنحاء المدينة ، وأن العديد من الكائنات الحية كانت تتكيف مع محيط العاصمة (ماتليس، 1998). ومع ذلك ، كان الاهتمام بالعلاقات بين المجتمع والحيوان متقطعًا وغير منظَّر.

كان يُنظَر إلى الكائنات الحية بعين علمية منفصلة كونها كائنات طبيعية يمكن تعقبها ، واحتجازها ، وإحصائها ، ورسم خرائط لها ، ونمذجتها – ولا تتمتع بأي "حياة داخلية" ، أو وعي أو قدرة على التصرف. وكانت الروابط بين علم جغرافة الكائنات الحية والتخصصات العلمية ذات الصلة مثل علم الحيوان ، وعلم البيئة ، وعلم الأحياء قوية (كلارك، 1927: 102)، بفضل التدريب العلمي الذي تلقاه العديد من علماء جغرافية الكائنات الحية . وبمرور الوقت ، أصبحت هذه المجالات تهيمن على دراسة توزيع الكائنات الحية ؛ وركز الجغرافيون بشكل متزايد على توزيع النباتات بدلاً من ذلك . وبحلول منتصف القرن ، كان ديفيز يزعم أن "جغرافية الكائنات الحية العلمية ربما تكون الفرع الأقل ممارسة من فروع الجغرافيا من قِبَل الجغرافيين ، والفرع الذي يتخلون عنه بكل سرور للعلوم المنهجية "(1961 :412).

في هذا الوقت بالذات ، اقترح بينيت جغرافية حيوية ثقافية ، لإعادة جغرافية الحيوان "إلى الطية الجغرافية" التي اعتقد أنها انفصلت عنها (1960: 13-14؛ ينظر أيضًا بينيت، 1961). ودعا إلى إجراء أبحاث حول التفاعلات بين الإنسان والحيوان ، والتي تنطوي على دراسات حول كيفية تأثير البشر على "أعداد وتوزيعات" الكائنات الحية ، وهو ما يعكس تأكيد جغرافية الكائنات الحية على المكان والتوزيع المكاني . كما حث بينيت على فحص استجابة الكائنات الحية للتدجين ، والصيد البري وصيد الأسماك من أجل الكفاف ، والمزيد من التأثيرات البشرية غير المباشرة مثل الحرائق والحرب والسفر، واقترح المزيد من الدراسات حول تأثيرات الكائنات الحية على حياة الإنسان (من خلال تدمير المحاصيل أو حمل المرض والتسبب فيه) . وهنا ، كانت الكائنات الحية عنصرًا أساسيًا في البيئة الطبيعية التي "حددت" الجغرافية البشرية (للاستقرار والزراعة والصناعة) في الأماكن والمناطق في العالم (ينظر أيضًا أندرسون، 1951).

وقد توافقت مقترحات بينيت مع علم البيئة الثقافية ، الذي نشأ بالفعل في كل من أميركا الشمالية وأوروبا ، والذي ركز على أصول تدجين الكائنات الحية ، وبينما كان معنيًا بتوزيع وانتشار الكائنات الحية المستأنسة ، فقد تميز بالاهتمام بالمكان والمنطقة وفوق كل شيء المظاهر الطبيعية . وقد نشأت هذه التأكيدات من المناهج التاريخية للجغرافيا الحيوية كما تأثرت بالبشر، فضلاً عن الأنثروبولوجيا والآثار، حيث ظهرت الكائنات الحية في المناقشات حول أصول الزراعة . ولعل الشخصية المحورية في الدراسات الأميركية لتدجين الكائنات الحية كان كارل ساور . وفي رد فعل على الحتمية البيئية الخام التي تميزت بها جغرافيات مطلع القرن العشرين ، تأثر ساور بالجغرافيين الألمان مثل هان وريتر وهيتنر (ديكينسون، 1976: 319؛ ليفينجستون، 1992: 297). كانت طريقته تتلخص في تحليل "المقاطع العرضية المتسلسلة للمظاهر الطبيعية" للكشف عن التطور المشترك للبيئات والثقافة في الأماكن والمناطق وفهم "مورفولوجيا" ما أسماه "المظاهر الطبيعية الثقافية". وفي إطار نبوءة بالناشطين البيئيين اللاحقين ، دارت الاهتمامات السياسية والأخلاقية لساور ومدرسة بيركلي حول **التدهور البيئي** (ساور، 1925؛ 1956؛ برايس ولويس، 1993).

لم تكن الكائنات الحية موضوعات أساسية في الجغرافيات الساويرية . ومع ذلك ، كشفت دراسات تدجين الكائنات الحية وانتشار تربية الكائنات الحية ، والأدوار الثقافية والاقتصادية للحيوانات في المجتمعات الزراعية ، والتغيرات البيئية المصاحبة لأنماط الحياة القائمة على الزراعة والثروة الحيوانية ، عن أهمية بعض الكائنات الحية للممارسات الثقافية والظروف البيئية . وقد وثق نص ساور الرائد "البذور والمجارف والمدافئ والقطعان" (1952) دور تدجين الكائنات الحية في تحويل "المظاهر الطبيعية" إلى "مظاهر طبيعية ثقافية". ومن الجدير بالذكر أن نهج ساور قاوم التفسيرات الاقتصادية التبسيطية للعلاقات بين المجتمع والحيوان ، ورفض عد التدجين مجرد استجابة تكيفية للاحتياجات البشرية للمنتجات الحيوانية . وقد زعم دونكين ، وهو جغرافي بريطاني يحاكي مثال ساور، أن الفوائد الاقتصادية للتدجين لم تتحقق إلا بعد وقوعها ؛ وأن التدجين

كان مدفوعًا بأسباب دينية وشعائرية . وعلاوة على ذلك ، فإن الممارسات الأخرى مثل تربية الكائنات الحية الأليفة تعتمد جزئيًا على "الخصائص الجسدية والسلوكية لأنواع معينة "(دونكين، ix1991 :؛ ينظر أيضًا دونكين، 1985؛ 1989) .

وقد تشكلت التطورات البريطانية والقارية في هذا المجال من خلال التقاليد الساويرية بالإضافة إلى تراثهم الفكري الأوروبي المشترك . في المملكة المتحدة ، ظهرت الكائنات الحية في الكتابات الأكثر توجهاً نحو الأنثروبولوجيا لـ H.J. Fleure4 (1919؛ 1937) و C. Daryll Forde.5 وقد قدم كلاهما مساهمات كبيرة في الأنثروبولوجيا والآثار واستمر التلقيح المتبادل بين التخصصات الثلاثة في إثراء النهج البيئي الثقافي . وقد تعززت الروابط من خلال الاعتماد المشترك على الأدلة الأثرية بشأن تدجين الماعز، والمنهجيات المشتركة (رينفرو، 1983؛ واجستاف، 1983)، واستخدام المفاهيم البيئية ، على الرغم من أن هذا كان أقل جاذبية في أوروبا : هاريس، 442 :1996؛ سيمونز، (150 :1980 والتركيز على الثقافة المادية .

وتأثر الجغرافيون البريطانيون اللاحقون مثل هاريس ودونكين بساور. ركز هاريس في البداية على تدجين الماعز، وطور نماذج تطورية للتدجين تؤكد على النظم البيئية التي كانت التدجينات المبكرة جزءًا منها (هاريس، 1962؛ 1977؛ 1996؛ سيمونز، 150 :1980) أنتج دونكين أعمالاً دقيقة عن الكائنات الحية المستأنسة أو الانتقالية في الأمريكتين ، مثل البقر ، والبط المسكوفي ، والحشرة القرمزية ، متضمنة دراسة اللغة ، استنادًا إلى السجلات التاريخية ، والفولكلور الأصلي ، وتحليل اللهجات المحلية (دونكين، 1977؛ 1985؛ 1997). ومع ذلك ، فإن الكثير من الجغرافية الثقافية "التقليدية" (أو علم البيئة الثقافية) تعامل مع الكائنات الحية المستأنسة ببساطة كونها تحفًا ثقافية ، وتطورًا تكنولوجيًا ، وليس أكثر من مجرد وسيلة لمزيد من التحول البيئي (فريزر دارلينج، 1956). على سبيل المثال ، اقترح ماكنايت أن الماشية البرية في أستراليا "تمثل كمية هائلة من البروتين المتجول على الحوافر" وتشكل "كتلة حيوية تقترب من 800 مليون رطل" ولكن مع تأثيرات بيئية ضارة (واقتصادية أيضًا) على المناطق التي تتركز فيها (1976: 93-4) وبينما تم التأكيد على القوى البشرية والوكالة ، فضلاً عن العمليات البيئية ، تم تقليص الأدوار المحتملة للحيوانات غير البشرية ، مما حد من العلاقات بين الإنسان والحيوان إلى أشكال مهيمنة أو تكافلية .

بحلول ستينيات القرن العشرين ، تعرضت الجغرافيا الثقافية لهجوم شديد ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى النهج العضوي لمدرسة بيركلي تجاه "الثقافة" ومعالجتها للعلاقات بين الثقافة والاقتصاد . بالنسبة لبعض علماء البيئة الثقافية مثل كلوتون بروك ، كانت الثقافة "طريقة حياة فرضها كبار السن على أجيال متعاقبة على مجتمع من البشر أو الكائنات الحية" (1994: 29). بدا هذا الرأي بسيطًا للغاية . وعلاوة على ذلك ، مع وجود عالمين متفاعلين فقط (ثقافي وبيولوجي) ، كان تحليل كيفية الطعن في الأنشطة والمعاني ولعنها في علاقات القوة مستبعدًا . كما تعرضت أفكار ساوير للانتقاد بناءً على إعادة فحص الأدلة الأثرية (بيندر، 1975: 21؛ بلوملر، 1993؛ رودريج، 1992). وعلى وجه الخصوص ، انتقد رودريج (1992: 336) معتقدات ساوير في الأصول غير الاقتصادية لتدجين الكائنات الحية ، وجادل على أساس البحث الأثري من أجل عدسة أكثر مادية . وهكذا أصبح من الممكن القول إن الجغرافيا الثقافية أصبحت منطقة نائية ، وتراجعت أسئلتها المركزية حول العلاقات بين الإنسان والبيئة عن الأنظار أيضًا .

بإعادة التفكير في الثقافة والطبيعة والذاتية بحلول الربع الأخير من القرن العشرين ، اختفى مصطلح "جغرافيات الحيوان" من الخطاب الجغرافي . ومع ذلك ، في تسعينيات القرن العشرين ، عاد الاهتمام به ، مستوحى من **اللقاء بين** الجغرافيات البشرية والنظرية الاجتماعية ، والدراسات الثقافية ، وعلوم طبيعية مختارة وأخلاقيات البيئة . وفي الولايات المتحدة ، تبنى وولش وإميل الجهود الرامية إلى "إعادة الكائنات

الحية إلى الداخل" ، حيث اكتشفا بعض المحاولات المعزولة وإن كانت نابئة وجذابة لمعالجة مسألة الحيوان . ولعل كتاب توان "الهيمنة والمودة" (1984)، الذي تتبع علاقات القوة غير المتكافئة و"الأبوية" المتأصلة في تربية الكائنات الحية الأليفة ، كان أفضل مثال على ذلك . وفي محاولة لتحفيز خطاب أوسع حول الكائنات الحية والمجتمع ، نظم وولش وإميل عددًا موضوعيًا في عام 1995 من مجلة المجتمع والفضاء والكتاب المحرر "جغرافيات الكائنات الحية" (1998). وهنا ، تساءل فيلو عما قد يتطور إذا تم تطبيق مفاهيم "الجغرافيا الثقافية الجديدة" على العلاقات بين الإنسان والحيوان . وبالتعاون مع ويلبرت ، طرح فيلو "مسألة الحيوان" في سياق الجغرافيا الثقافية البريطانية ، مما أدى إلى مجموعة "مساحات الكائنات الحية والأماكن البرية " (2000) .

وقد أدت هذه الجهود إلى ازدهار الخطاب الذي ، بالعودة إلى نيوبيجين ، نطلق عليه ببساطة جغرافية الكائنات الحية . ما الذي حفز هذا الظهور من جديد ؟ هو محاولة لفك تشابك السياقات ذات الصلة والتيارات الفكرية . لا شك أن القلق المتزايد بشأن تدهور البيئة وفقدان الموائل وتعريض أنواع للخطر، ومحنة الكائنات الحية التي يتم تهميشها في مناطق القتل في الملاجئ والمختبرات ومزارع المصانع ومجازر الكائنات الحية ، كانت بمثابة سياقات مركزية حفزت التركيز المتجدد على الكائنات الحية . وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ، نشأت مئات المنظمات الجديدة لقيادة الحركات الاجتماعية للدفاع عن البيئة والكائنات الحية (الكائنات الحية الأليفة وحيوانات المزارع والحياة البرية وحيوانات المختبرات) . وكانت المنظمات الأكثر تطرفاً ، مثل منظمة بيتا وجبهة تحرير الحيوان ، تتحدى الناس لإعادة التفكير في علاقاتهم بالكائنات الحية ، ورسم روابط واضحة ، على سبيل المثال ، بين العنصرية والتمييز على أساس الجنس و"التمييز على أساس النوع" ؛ والعبودية وأسر الكائنات الحية ؛ والمحرقة ومزارع المصانع ومزارع الفراء ومختبرات الأبحاث . وعلى هذه الخلفية المضطربة ، أدى ظهور أبحاث جديدة في النظرية الاجتماعية والدراسات الثقافية إلى إعادة التفكير العميق في الثقافة وخاصة إعادة التفكير في الذاتية .

وفي الوقت نفسه ، فإن التخصصات العلمية الطبيعية التي تهتم بالبيئة والكائنات الحية في حد ذاتها (بما في ذلك علم النفس المعرفي) قد اصطدمت بالعلوم الاجتماعية والنظرية والدراسات الثقافية (علم السلوك ، وعلم البيئة الطبيعية ، وعلم الأحياء البيئي) ، فضلاً عن التاريخ البيئي "الجديد" ، مع وجهات نظر الدراسات الاجتماعية والدراسات الثقافية . وقد أدى هذا إلى إعادة التفكير في الطبيعة وألقى الضوء بشكل مختلف على ذاتية "الكائنات الطبيعية الغريبة " - على حد تعبير نيل إيفرندن (1993) . جنبًا إلى جنب مع العديد من العلماء الطبيعيين ، بدأ الجغرافيون من مختلف التقاليد الفكرية - الاقتصاد السياسي (وخاصة الماركسية الجديدة)، وما بعد البنيوية ، والنسوية ، ودراسات العلوم - في الدفاع عن ذاتية الحيوان والحاجة إلى تفكيك "الصندوق الأسود" للطبيعة لإحياء فهم العالم . سمحت إعادة تصور الثقافة والطبيعة والذاتية بظهور حجج تتعلق بالهوية البشرية وذاتية الحيوان . وعلى وجه الخصوص ، كان التركيز على دور الكائنات الحية في البناء الاجتماعي للثقافة والموضوعات البشرية الفردية ، وطبيعة ذاتية الحيوان والوكالة نفسها .

وقد شملت موضوعات جغرافيي الكائنات الحية الانقسام بين الإنسان والحيوان ، وخاصة كيف ولماذا يتغير هذا الخط بمرور الوقت والمكان ، والروابط بين الكائنات الحية والهويات البشرية ، أي الطرق التي تشكل بها أفكار وتمثيلات الكائنات الحية الهوية الشخصية والجماعية . وقد أدى الاعتراف بحياة الإنسان والحيوان اليومية . وقد دفعت المناقشات حول البناء الاجتماعي للمظاهر الطبيعية والأماكن جغرافيي الكائنات الحية إلى استكشاف كيف تترك الكائنات الحية والشبكات التي تتشابك فيها بصماتها على أماكن ومناطق ومظاهر طبيعية معينة بمرور الوقت ، مما دفع إلى إجراء دراسات حول الكائنات الحية والمكان . وتشمل

الأماكن التي تم النظر فيها مواقع محددة ، مثل حدائق الحيوان ، والمجتمعات "الحدودية" التي يتقاسم فيها البشر والكائنات الحية الحرة المساحة ، والأماكن التي تقع في قبضة قوى قوية للتغيير الاقتصادي أو الاجتماعي تؤثر على كل الناس والكائنات الحية ، وخاصة تلك الواقعة في التجارة العالمية في الكائنات الحية الأسيرة أو المستأنسة .

وأخيرا ، قادت الحجج حول ذاتية الحيوان بعض الجغرافيين نحو **الأخلاق البيئية** وخاصة إعادة التفكير في الكائنات الحية في المشهد الأخلاقي . وقد أثار هذا التركيز أسئلة أخلاقية مرتبطة بالعلاقات بين الإنسان والحيوان . كيف يتم دمج مفاهيم ذاتية الحيوان وحقوق الحيوان في الأطر الأخلاقية اليومية في العالم غير الغربي ؟ كيف يمكن حماية رفاهة الحيوان ووجود الأنواع في ظل ظروف التحضر السريع والعولمة الاقتصادية والتجارة الحرة ، والتي تتشابك فيها بشكل متكامل - حتى عندما تكون هناك حاجة إلى المزيد من الموارد . هل للكائنات الحية "كاريزما" و/أو انها محمية بموجب اتفاقيات عالمية ؟ إذا كانت الكائنات الحية مرتبطة بطبيعتها بصنع المكان والمظاهر الطبيعية الأخلاقية الخاصة بالمكان ، فكيف يمكن دمجها ضمن مفاهيم أوسع للأخلاقيات الجغرافية ؟ فيما يلي ، نتتبع هذه الموضوعات الأساسية الثلاثة في جغرافيا الكائنات الحية : الهوية البشرية والذاتية الحيوانية ، والكائنات الحية وصنع المكان ، ودور الكائنات الحية في المشهد الأخلاقي .

الهوية البشرية والذاتية الحيوانية

انتشرت مؤخرًا أسئلة حول الاختلافات بين الإنسان والحيوان وطبيعة الانقسام بين الإنسان والحيوان . بدءًا من سبعينيات القرن العشرين ، أكدت النتائج الجديدة حول تفكير الكائنات الحية وثقافتها وسياساتها من علم النفس المقارن وعلم الرئيسيات وعلم السلوك المعرفي على **وعي الكائنات الحية وقدراتها على التفكير والتصرف** (جودال، 1986؛ جريفين، 1976؛ 1984). وقد تناولت الأبحاث التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة القدرات اللغوية للرئيسيات وسلوكها الاجتماعي والسياسي في البرية (دي وال، 1982؛ فوسي، 1983؛ جالديكاس، 1995؛ جودال، 1986). كما كشفت الدراسات التي أجريت على الأنواع الأخرى عن أنظمة اتصالات ومنظمات اجتماعية معقدة (تشيني وسيفارث، 1990؛ مورتون وبيج، 1992). كما كشفت الدراسات الخاصة بالسلوك ، مثل تلك التي أجريت على لعب الكائنات الحية ، عن استمرارية ذخيرة سلوك الفقاريات ووظائفها الاجتماعية المعقدة : حيث تشارك حيوانات الكنغر والظباء والغراب وحتى الزواحف في اللعب (بيكوف وبايرز، 1998). وفي الوقت نفسه ، أثارت الهندسة الوراثية والاستنساخ وزراعة الأعضاء بين الكائنات الحية تساؤلات متزايدة حول الحدود الفاصلة بين الآلات والكائنات الحية والبشر (ينظر Haraway, 1991; Sheehan and Sosna, 1991; Taylor et al., 1997.) وقد أثارت مثل هذه الترابطات المعقدة بين الآلات والكائنات الحية البشرية احتمالات نشوء عالم "سايبورغ" . ولكن بعيدًا عن التكهنات ، ابتكر العلماء غرسات حاسوبية مصممة لتصحيح المشاكل الطبية البشرية ، ومجموعة من الكائنات الهجينة ، على سبيل المثال فأر بأذن بشرية (Toufexis, 1995)وخنازير بأعضاء بشرية لـ"حصادها" لزرعها في البشر .

لقد أدت الرفضات البنيوية والنسوية لـ "الإنسان ، الموضوع" إلى إبعاد الحيوان عن الهوامش الثقافية "من خلال زعزعة استقرار تلك المجموعة المألوفة من الصور النمطية الراسخة التي تعمل على الحفاظ على وهم الهوية البشرية ، والمركزية والتفوق" (بيكر، 1993: 26). وباستغلال هذه الخطوة ، جادل وولش (1996؛ 1998) لإعادة تصور الانقسام بين الإنسان والحيوان . قد لا يكون البشر قادرين على "التفكير مثل الخفاش" حرفيًا ، ولكن ، بدلاً من النسبية العدمية أو إنكار الاختلافات بين الإنسان والحيوان ، يمكن للاستجابة

البشرية أن تدرك أن كلًا من البشر والكائنات الحية مُدمجون في العلاقات الاجتماعية والشبكات مع الآخرين (البشر وغير البشر) والتي تعتمد عليها رفاهيتهم الاجتماعية . يسمح هذا الإدراك بالاعتراف بالقرابة ولكن أيضًا الاختلاف ، حيث يتم تعريف الهويات من خلال الطرق التي نتشابه بها مع الآخرين القريبين ، وكذلك نختلف عنهم . وفي استذكاره لرؤية هارواي "للإنسان الآلي"، زعم وولش أن الناس يجب أن يتعرفوا - ولو جزئيًا - على الكائنات الحية التي يتعايشون معها ، وبالتالي الحفاظ على شبكات من الاتصال وأخلاقيات الاحترام والمعاملة بالمثل والرعاية والصداقة (وولش، 1998: 122). وبالتالي يتحول الانقسام بين الإنسان والحيوان من ثنائية متعارضة إلى شبكة من الترابطات المعقدة .

بالنسبة لجغرافيي الكائنات الحية ، أدت التحديات التي واجهت الذاتية الوحدوية واستعدادهم الانضباطي للاعتراف باحتمالية الزمان والمكان في العلاقات بين الطبيعة والمجتمع إلى ظهور مفاهيم تجريبية للانقسام بين الإنسان والحيوان . أعادت أندرسون (1997) النظر في قصة التدجين ، ووضعت فصولاً معينة في الخطابات السياسية الأوروبية حول تفرد الإنسان . وزعمت أن التدجين لا يمكن فهمه من خلال النظر إلى الكائنات الحية كموارد طبيعية أو كونها تملأ دورًا دينيًا ثقافيًا ضيقًا ، واستعانت بنظريات القوة والهوية ، مدعيةً أن التدجين يشكل أساسًا لنموذج ثنائي للإنسان والحيوان في الثقافات الغربية ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على جانبي الانقسام . وعلاوة على ذلك ، كان أحد إرث المشروع التدجيني هو القمع الاستعماري وإضفاء الطابع العنصري على الشعوب الأصلية التي عوملت "مثل الكائنات الحية" وأيديولوجيات تحسين الإنسان التي أسفرت عن جهود "التحضر" والتحسين النسل وسياسات الاستيعاب .

كما اعترف إيلدر وآخرون (1998) بأن تعريفات الحدود تتحدد جزئيًا من خلال تطبيع العلاقات بين الإنسان والحيوان في المكان ، وزعموا أنه في حين أن مفاهيم الإنسان والحيوان مفهومة عالميًا ، فإن الحدود في حالة تغير وتختلف جغرافيًا . يتم تحديد مثل هذه الذخائر جزئيًا من خلال البيئة : حيث يتم تشكيل تنوع الكائنات الحية المتاحة للاستخدام من خلال العوامل البيئية ، كما هو الحال مع أنماط العيش القائمة على الكائنات الحية (على سبيل المثال ، الرعي) . بالإضافة إلى ذلك ، تتطور الأفكار حول الكائنات الحية (مثل جوانب أخرى من الثقافة) في المكان بمرور الوقت بسبب التغيير الاجتماعي أو التكنولوجي الناتج عن المجتمع ، أو خارجيًا عن طريق الهجرات أو الغزوات . وبالتالي فإن القيم والممارسات المتعلقة بالعلاقات الكونية أو الطوطمية أو الرفيقة بين الناس والكائنات الحية ، والاستخدامات المادية للحيوانات ، تتحول بسبب الديناميكيات الاجتماعية ، أو التغيير التكنولوجي أو الاتصال الثقافي . والنتيجة هي مجموعة ديناميكية ولكنها محددة بالمكان من الكائنات الحية ، والتي تقدر قيمتها وتُستخدم وفقًا لقواعد قانونية خاصة .

ومع عودة "الإمبراطورية" إلى الوطن في شكل الهجرة الدولية إلى الغرب ، فإن ممارسات الكائنات الحية "غير المناسبة" معرضة لخطر تفسيرها على أنها انتهاكات للانقسام بين البشر والكائنات الحية . وقد بحثت وولش وزملاؤها في المواقف نحو الكائنات الحية بين النساء من خلفيات عرقية/إثنية وثقافية متنوعة تعيش في وسط لوس أنجلوس ، واستكشفوا بشكل خاص العنصرية القائمة على ممارسات الكائنات الحية مثل التسوق في أسواق الكائنات الحية . على سبيل المثال ، قام المشاركون في الدراسة من أصل أفريقي بتقسيم عالم الحيوان إلى ثلاث فئات : "الطعام" و"الكائنات الحية الأليفة" و"الحياة البرية" (وولش وآخرون، 2000) كانت الكائنات الحية "الغذائية" ضرورية ببساطة للبقاء ؛ كان على الناس أن ينأوا بأنفسهم عن مصيرهم المؤسف . وعلى النقيض من ذلك ، كانت الكائنات الحية الأليفة والكائنات الحية البرية تتطلب التعاطف . وقد زعم المشاركون أن الناس يجب أن يساعدوا الكائنات الحية البرية في محنتها ، تمامًا كما يجب على الناس أن يساعدوا بعضهم البعض بغض النظر عن اللون ، ملمحًا إلى تضامنهم مع الكائنات الحية كونها إخوة نظرًا

لوضعهم كغرباء . ومع ذلك ، فإن الاستعداد للتسامح مع أكل الكلاب بين المهاجرين من جنوب شرق آسيا يعكس تجربتهم الخاصة كمجموعة مهمشة في المجتمع الأمريكي ، وحساسيتهم للتمييز العنصري على أساس اللون والثقافة .

يرتبط أكل الكلاب في الفلبين بالتقاليد والاقتصاد ، ويختلف انتشاره حسب الطبقة والمنطقة (جريفيث وآخرون، 2003). وعلى الرغم من أن أكل الكلاب ليس شائعًا بين الفلبينيين في الولايات المتحدة ، إلا أن ارتباط أكل الكلاب بالفلبينيين بدا أنه يؤدي إلى تفاقم التعصب العنصري الأنجلوسكسوني . ومثل النساء الأمريكيات من أصل أفريقي ، ترددت الفلبينيات في إدانة المجموعات الأخرى التي كانت ممارساتها الحيوانية ، على الرغم من كونها غريبة أو بغيضة ، متجذرة في ثقافتها الخاصة ، وتبنين بدلاً من ذلك موقفًا من النسبية الثقافية . لقد سلط منظرو العرق وما بعد الاستعمار النقديون الضوء على الروابط بين العرق وتمثيلاته "الحيوانية" في حين أكد النسويون وغيرهم من العاملين في مجال الجنس والجسد على أهمية الكائنات الحية في ترميز أجزاء الجسم ، وذلك من خلال تحفيز المعطيات الجديدة المتعلقة بالتمثيلات والهويات البشرية والحيوانية ، في حين أكد النسويون وغيرهم من العاملين في مجال الجنس والجسد على أهمية الكائنات الحية في ترميز أجزاء الجسم . على سبيل المثال ، كشف نقاش ستاليبراس ووايت (1986) لمعرض جونسون بارثولوميو عن كيفية نقش أجساد الكائنات الحية البشرية وغير البشرية بشكل متبادل .

وعلى نحو مماثل ، تم تحديد الكائنات الحية كونها "المرجع الغائب" في إضفاء الطابع العنصري والوحشي على الآخرين ، مستعيرًا من نظرية ما بعد الاستعمار ومساهمًا فيها (آدامز، 1990؛ شبيجل، 1988). ووسع جغرافيو الكائنات الحية من هذه الأفكار، مع التركيز على دور الكائنات الحية في تشكيل الهويات غير المتجانسة - الفردية والجماعية - التي يتبناها الناس أو ينسبونها إليهم . وقد ترتبط هذه الهويات بعصور وأماكن ودول بعينها ، وبهويات عرقية/إثنية ، أو ثقافية أو جنسية . على سبيل المثال ، طورت أندرسون (1995) نقدًا ثقافيًا لحديقة الحيوان كمؤسسة تنقش استراتيجيات بشرية مختلفة لتدجين عالم الحيوان ، وإضفاء طابع أسطوري عليه ، وإضفاء طابع جمالي عليه . وباستخدام حالة أديلايد ، جنوب أستراليا ، رسمت أندرسون الأطر والممارسات الخطابية القابلة للتغيير التي تم من خلالها تشكيل الكائنات الحية وتقديمها إلى عامة الناس في جنوب أستراليا من قبل الجمعية الملكية لعلم الحيوان في جنوب أستراليا . ومن خلال بنائها للطبيعة والكائنات الحية ، عززت ممارسات حديقة الحيوان الهوية الاستعمارية الأسترالية وشرعنتها ، والحكم الاستعماري الطبيعي وقمع الشعوب الأصلية ، وعززت الأسس الجنسانية والعرقية لممارسات وضع الحدود "البشرية" فيما يتعلق بالكائنات الحية "غير البشرية" . وبالمثل ، أظهر رايان (2000) كيف عززت عمليات صيد الكائنات الحية والتصوير الفوتوغرافي في أفريقيا التي قام بها المستعمرون البريطانيون وعززت الإمبريالية البريطانية والإمبراطورية والذكورة .

وبربط التمثيلات الحيوانية ببناءات الذكورة البشرية في عمليات هيمنة المكان ، كتبت إيميل (1995) عن جهود القضاء على الذئاب في القرنين التاسع عشر والعشرين في الغرب الأمريكي . وقد أكدت صور الذئاب على ما يسمى بالوحشية ، والافتقار إلى الرحمة ، والعادات غير العادلة في صيد القطعان ، والجبن - وكلها تتعارض مع معايير الذكورة في الحدود الأمريكية التي تركزت حول الرجولة والشجاعة ، والشرف الرياضي ، والاستعداد للقتل باسم الفروسية ، والأخلاق ، والتقدم والحضارة . وأظهرت إيميل كيف أن هذه الأنواع من الصور لم تدمر الذئاب والكائنات الحية الأخرى فحسب ، بل كانت مماثلة للمعاملة العنصرية والسادية للأشخاص الذين يقعون في مرتبة أدنى من الذكور الأوروبيين الأمريكيين في التسلسل الهرمي للكائنات .

كما كانت الكائنات الحية متداخلة في بناء الهوية الحضرية في بريطانيا الفيكتورية . واستكشف فيلو (1995) ظهور هوية حضرية فيكتورية مميزة مرتبطة بمعايير اللباقة واللياقة العامة والفجور الجنسي ومعايير التعاطف ، على النقيض من الصور النمطية الريفية . ولقد انتهكت أسواق اللحوم الحية ومجازر المدن ، مثل سميثفيلد في لندن ، هذه المعايير والأعراف ، فألزمت سكان المدن المتحضرين بمشاهدة الجماع بين الكائنات الحية في طريقهم إلى السوق ، الأمر الذي عرض حواسهم الحساسة للعنف في المزادات والمجازر، وجازفت بتدهورهم الأخلاقي بإجبارهم على الاختلاط بسائقي الماشية الذين عدهم المصلحون البرجوازيون ميالين إلى الشرب والإفراط الجنسي .

ولإبعاد النظام الحضري الناشئ عن أصوله الريفية والحيوانية (وكذلك لأسباب صحية وتنظيمية)، تم استئصال أسواق اللحوم ومجازر المدن ، الأمر الذي عزز الهويات الحضرية التي تم تعريفها في معارضة للريف الذي يسكنه البشر والكائنات الحية البرية . تُظهِر دراسة هاويل (2000) لسرقة الكلاب في لندن الفيكتورية أن الكلاب والنساء البرجوازيات ضحايا لمجتمع أبوي ، محصورات في الأسر المنزلية ولكن عُرضة لأفعال رجال الطبقة الدنيا ، وعالم المال والتجارة والحسابات العامة الفاسد ، والمخاطر والإهانات الكامنة في أفقر أحياء المدينة . مستعيرة من قصة فرجينيا وولف الساخرة عن سرقة كلب إليزابيث باريت ، كتبت من وجهة نظر الكلب وقد تميزت سرقة الكلاب بالعداء الطبقي واستغلال الفقراء للأغنياء ، والممارسات الراسخة في "تدجين" الكلاب والنساء على حد سواء ، والتي كانت محصورة في المثل الفيكتورية للأنوثة ، والطاعة للسلطة الذكورية ، والحياة المنزلية للطبقة المتوسطة .

وقد وفرت انتقادات العلم طريقًا آخر لإعادة التفكير في العلاقة بين الحيوان والإنسان ، وخاصة مسألة ذاتية الحيوان . وقد روج العلماء في دراسات العلوم ، فضلاً عن بعض العلماء الذين يتسمون بالتأمل الذاتي (ينظر بيرك وهوبارد، 1995)، لقرائة نقدية للنتائج العلمية وأكدوا على كيفية تشكيل التفاعلات الاجتماعية لمحتواها . وقد زعم هارواي (1989) وآخرون أن نصوص علم الرئيسيات التأسيسية كانت عرقية وذكورية ، وتساءلوا عما إذا كانت معرفة العالم "الطبيعي" وسكانه غير البشر يمكن أن تكون أي شيء آخر غير جزئي وذاتي (براون وكاستر، 1998؛ ديميريت، 1994؛ ويليمز براون، 1997).

وقد أثارت مثل هذه الحجج حول المنظور الجزئي والذاتية في معرفتنا بالعالم الطبيعي ، والبناء الاجتماعي للطبيعة والكائنات الحية ، والشبكات المتغيرة التي تربط البشر والطبيعة والأشياء شبه الحية ، استجابات تتراوح بين التحذيرية والعدائية بين علماء الطبيعة (وبعض علماء الاجتماع : ينظر مريدوخ، 1997). وقد شعر علماء الطبيعة بالقلق إزاء التداعيات العملية المحتملة على الكائنات الحية والطبيعة بشكل عام ، وزعموا أن نقاد العلم تناولوا بشكل غير كاف ، أو فشلوا في تناول ، المعضلة التي طرحوها بأنفسهم . إذا كانت الطبيعة والمعرفة البشرية بها مجزأة وجزئية ومبنية اجتماعيًا ، فهل يمكن للناس أن يتحملوا المسؤولية عن أشكال الحياة الحساسة التي تم تهميشها تاريخيًا إلى عالم "الطبيعة" - والتي تعرضت موائلها للتدهور الشديد بسبب التغيير البشري ؟ من خلال تجريد العلماء من أي سلطة أو معرفة خاصة ، أنكر منتقدو العلم فعليًا صوتًا قويًا يحاول التحدث بشكل شامل ومدروس وبدقة عن الحياة غير البشرية .

كان الاحتمال الحقيقي هو المزيد من تهميش وإسكات هؤلاء "الآخرين" من الكائنات الحية المضطهدة بالفعل (كرونون، 1995؛ شيبرد، 1995؛ سول وليز، 1995). أشعلت هذه الاستجابة سلسلة من "حروب العلوم" المعروفة بالرسوم الكاريكاتورية الشريرة لكل من الواقعية والنسبية / البنائية . وقد سعى البعض في الدراسات العلمية إلى تجاوز هذه الثنائية (راوس، 1992) ، من خلال إظهار كيف أن المعرفة ليست مبنية اجتماعيًا فحسب ولا هي مجرد حقيقة ، وتطوير مفردات جديدة لدمج الوكالة غير البشرية في التحليل

الاجتماعي (واتمور، 1999: 27). وفي إطار المناهج الإجرائية ، فإن الذاتية والوكالة عبارة عن تأثيرات علائقية تولدها شبكة من المواد غير المتجانسة والمتفاعلة بدلاً من الخصائص والقوى الفطرية المتأصلة. ولكن المناقشات مستمرة ، مما يزيد من حساسية جغرافيي الكائنات الحية بوضوح لمركزية المعرفة التي تنتجها العلوم البيئية ، في حين يقودهم إلى فهم حدود هذه المعرفة . وخاصة بالنسبة لجغرافيي البشر الذين يحاولون أخذ ذاتية الحيوان على محمل الجد ، فإن تجاهل النتائج العلمية ببساطة لم يكن خيارًا ، بل أصبح من الضروري التحقيق في تلك التخصصات العلمية المخصصة لفهم سلوك الحيوان ، والعلاقات بين الحيوان والموائل ، والتأثيرات البشرية على فرص حياة الحيوان - مثل علم السلوك ، وعلم النفس المعرفي ، وعلم الأحياء الحافظة ، وعلم بيئة المظاهر الطبيعية (Whatmore and Thorne, 1998: 451).

قدمت نظرية الشبكة الفاعلة (ANT)، المستمدة من البنيوية وما بعد البنيوية ، تحليلات جديدة لدراسة المجتمع والطبيعة والتكنولوجيا معًا ، مع تجنب إنكار الاختلافات بين هذه الفئات وداخلها (لو، 1992). زعم أنصار نظرية الشبكة الفاعلة أنه من **الناحية التحليلية** لا يوجد تمييز مسبق يمكن إجراؤه بين البشر وغير البشر، وأن الخطوط الفاصلة بين البشر والآلات والكائنات الحية تخضع للتغيير والتفاوض . قد تكتسب الآلات والكائنات الحية سمات أو تفقدها ، مثل الذكاء أو الاستقلال ، بينما قد يكتسب البشر أيضًا سمات الآلات والكائنات الحية ويفقدونها (لو، 1992: 383). نظرًا لأنه لا يمكن فصل البشر عن غير البشر، فإن غير البشر - بما في ذلك الكائنات الحية - يشكلون جزءًا من المجتمع . ولقد نبعت المعالجة التحليلية للذاتية الحيوانية من قِبَل الجغرافيين المتخصصين في دراسة الكائنات الحية من المعلومات العلمية حول سلوكها وإدراكها ، ومن عدها مجموعات اجتماعية تشكل أقليات أو "غرباء" . وعلى سبيل المثال، سار واتمور وثورن (1998) ، في محاججتهما لصالح اعتبارات الوكالة الحيوانية ، على خطى إنجولد (1992) في اقتراح أن **الكائنات الحية** من الأفضل أن يُنظَر إليها كونها **"أشخاصاً غريبين"** ينبغي معاملتهم تحليلياً بنفس الطريقة التي تُعامَل بها المجموعات البشرية. وعلى نحو مماثل ، سعى فيلو (1995) إلى النظر إلى الكائنات الحية كونها أشخاصاً مهمشين ومنبوذين اجتماعياً ؛ وهو يتأمل في رعب الماشية على أيدي رعاة الماشية وإمكانية تجاوزها للحدود التي وضعها البشر، حيث تقفز عبر واجهات المتاجر وتنخرط في سلوك جنسي "وحشي" .

لم يستكشف واتمور وثورن ولا فيلو التفكير والسلوك الحيواني لفهم ذاتية المخلوقات التي كانوا يحاولون فهمها بشكل أفضل . على النقيض من ذلك ، قام جولو وآخرون (1998) باستخراج الأدبيات العلمية حول بيئة وسلوك الكوجر، لتقييم مواقف الأسود تجاه البشر بشكل صريح وكيف ، إن وجدت ، قد تكون تغيرت مع التعدي . إن هذه الإستراتيجية محفوفة بالصعوبات ، بما في ذلك الافتقار إلى المعرفة العلمية الكافية (التي غالبًا ما تتأثر بوجهات نظر نفسية سلوكية أو تطورية ، أو مصممة لتقليل ذاتية الكائنات الحية وفاعليتها) وإغراء الانغماس في التشبيه المفرط . ولكن مثل هذا العمل يحاول تجاوز التكهنات وإشراك الكائنات الحية بشروطها الخاصة لمحاولة فهم تفاعلاتها مع الناس بشكل أفضل . لقد أثار السؤال المحدد حول وكالة الحيوان الذعر بين أولئك الملتزمين بمفاهيم الوكالة التي تتطلب قصدًا واعيًا يمكن أن يؤدي إلى مقاومة أو تجاوز الحدود المادية أو الاجتماعية - وهو شكل من أشكال الوكالة يزعم الكثيرون أن البشر فقط يمتلكونها وبالتالي فهو مكون للانقسام بين الإنسان والحيوان .

سعى ويلبرت (2000) إلى زعزعة استقرار المفاهيم البشرية المركزية للوكالة ، مشيرًا إلى الخطابات البيئية الجذرية التشبيهية لمقاومة الإنسان والحيوان "للحضارة" . وبدلاً من رفض هذه الأفكار ببساطة ، استخدمها للتساؤل عما إذا كانت القصدية الواعية ضرورية للاعتراف بفاعلية غير البشر، ووضع الوكالة غير البشرية كتأثير علائقي مماثل لـ ANT للقول بأن الكائنات الحية قد "تقاوم" بالفعل . ومع ذلك ، كما زعم

ثريفت (2000)، فإن تمثيل الأفعال من حيث المقاومة قد يكون أيضًا مفهومًا مقيدًا وسلبيًا للغاية . وقد استخدم جغرافيو الكائنات الحية الآخرون مفهوم لاتور عن "الوكالة كتأثير" لمواجهة فكرة أن البشر فقط هم من يمتلكون الوكالة . على سبيل المثال ، يزعم وودز (2000)، في دراسته للمناقشة البريطانية حول الصيد ، أن "التمثيلات الشبحية" للغزلان والثعالب تشكل "الوكالة كتأثير" - غير مقصودة ولكنها قوية من حيث تعطيل التخيلات المكانية لكل من المدينة والريف .

ومن الأمثلة الأخرى تحليل واتمور وثورن (1998) لشبكات تجارة الحياة البرية ، والذي اعتمد على مفاهيم تكوينية تسمى طوبولوجيات الحياة البرية والتي تكشف عن كيفية ظهور تعريفات الحياة البرية من العلاقات المعقدة داخل الشبكات الاجتماعية غير المتجانسة ، وكيف أن الحياة البرية مهمة كعوامل نشطة ، وكائنات حساسة هي مواضيع وكذلك أشياء موجودة في أشكال متعددة الأبعاد (واتمور وثورن، 1998: 451). قد تبدو هذه الاستراتيجية بالنسبة للبعض غير كافية لالتقاط عملية صنع القرار لدى الكائنات الحية وكيف تشكل القرارات الناتجة ، المبنية على كل من ذاتيتها الاجتماعية والبيولوجية ، وتتشكل من خلال العمل البشري . وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه جغرافية الكائنات الحية هو تصميم البحوث التي تأخذ في الحسبان الوكالة البشرية والحيوانية في وقت واحد . قد يكون النموذج الأكثر إنتاجية لمثل هذا العمل هو الإثنوغرافيا التي تسترشد بالأدلة العلمية على عقول الكائنات الحية وسلوكها وبيئتها .

تقدم رواية إليزابيث مارشال توماس (1994) عن العلاقات بين قبائل الجو/ واسي وأسود صحراء كالاهاري مثالاً مثيراً للاهتمام لما يمكن أن يكشفه هذا العمل . فهي تروي العلاقات بين صيادي الجو/ واسي والأسود خلال الخمسينيات ، عندما كانت تعيش هي وعائلتها بين قبائل الجو/ واسي . كان صيادو الجو/ واسي يحترمون الأسود ويدرسون تكتيكات صيد الأسود من أجل إثراء جهودهم . ومع ذلك ، كانت الأسود تحترم الجو/ واسي أيضاً . فبعد مطاردة طويلة وقتل ، على سبيل المثال ، كانت الأسود تضرب الرجال أحياناً حتى تصل إلى الجثة . وكان الرجال يتحدثون إلى الأسود برفق ، ويلقون عليها حجراً ، ويخبرونها بهدوء أن ترحل . وكانت الأسود تتذمر ولكنها ترحل بسلام . ولكن في بعض الأحيان كان البشر يسرقون فريستها من الأسود ، دون أي تحد .

ولكن منذ خمسينيات القرن العشرين ، كان النمو الهائل في عدد السكان البشريين ، وظهور مزارع الماشية على نطاق واسع ، والسياحة البرية والصيد ، وإنشاء محمية طبيعية (تم إزالة الجو/ واسي منها) ، يعني زيادة الضغوط على الأسود . وقد انقسمت أمة الأسود فعليًا إلى مجموعات فرعية تباعدت ثقافتها وتفاعلاتها مع البشر بحلول ثمانينيات القرن العشرين . وفي إحدى المجموعات الفرعية ، غيرت الأسود عادات الصيد التقليدية ؛ فلم تكن تخرج إلا في الليل ، وكانت تصطاد الماشية لأن أعداد فرائسها كانت قد استنفدت بشدة ، وكان حراس الماشية يطلقون النار عليها أحيانًا لهذا السبب . كما توقفت عن الزئير، وسعت إلى العيش بشكل منعزل وتقليل الاتصال بالناس . ومع ذلك ، فقدت مجموعة أخرى ، تعيش في المحمية ، الاتصال بالناس (باستثناء أولئك الذين يصطادونها بالبنادق أو الكاميرات) ، وفي غضون جيلين من الأسود ، فقدت تقاليدها في العلاقات السلمية مع البشر؛ كانت عدوانية بشكل علني ، وكانت تهاجم الناس . لقد خلقت مجموعة ثالثة شكلاً ثقافياً ثالثاً ، يتميز بأنماط صيد مختلفة ، ووقاحة جديدة ولكن بدون عنف تجاه الناس ؛ ويبدو أن بعض الاحترام المتبقي قد بقي . لقد تحول البشر، مع مرور الوقت ، من زملاء الصيادين إلى أعداء الأسود (أو أعداء محتملين) الذين لم يعودوا يعاملون الأسود باحترام وبالتالي لم يعد الأسود يحترمهم أيضًا . إن قصة توماس تجسد تمامًا جوانب حيوية من الهوية البشرية كما تشكلها الكائنات الحية ، والوكالة الحيوانية كما تشكلها الأفعال البشرية ، وديناميكيات التغيير في العلاقات بين البشر والكائنات الحية .

الكائنات الحية والمكان

لقد حفزت تيارات النظرية الاجتماعية والدراسات الثقافية إعادة التفكير في كيفية تجسيد الطبيعة والثقافة والذاتية في المظاهر الطبيعية ، بقيادة جغرافيين ثقافيين "جدد" . أكدت الثقافات الجغرافيا الثقافية "الجديدة" على الصفات الرمزية للمظاهر الطبيعية وتجنبت مورفولوجيات واستعارات الوكالة الطبيعية التي تميز الجغرافيا الثقافية التقليدية . كانت **الأسئلة الرئيسية** هي كيف يتم بناء الطبيعة والمظاهر الطبيعية وإنتاجها ثقافيًا ؟ وكيف يمكن قرائتها نصيًا ؟ وكيف تعمل تمثيلات المظاهر الطبيعية على إعادة إنتاج المجتمعات وتحويلها ؟ (بارنز ودنكان، 1992؛ كوسجروف، 1983؛ كوسجروف ودانييلز، 1988؛ برايس ولويس، 1993).

وفي انتقادهم لنظرية ساور الفائقة العضوية ، استخدم جغرافيوا الثقافة "الجدد" ما بعد البنيوية ونظرية الخطاب والتفكيك لتحديد المظاهر الطبيعية ليس كونها نتاجًا لـ "طبيعة" واقعية أو "مجموعة ثقافية" غامضة ، بل كونها "نصًا" يتألف من علامات ورموز تمثل قراءتها المهيمنة وتعيد إنتاجها في الوقت نفسه علاقات القوة ومطالبات المعرفة والخطابات التي نقشتها في البداية (كوسجروف وجاكسون، 1987؛ دنكان، 1980؛ جاكسون، 1989) . وفي الوقت نفسه ، روجوا لقراءات بديلة للمظاهر الطبيعية من قبل أولئك المهمشين و/أو المستغلين بحكم جنسهم أو عرقهم أو طبقتهم أو توجههم الجنسي (الفئات نفسها غالبًا ما يتم "تطبيعها" أو "تحويلها إلى حيوانات" من قبل القوى الأبوية أو الاستعمارية : أندرسون، 2000، ديفيز، 1998). كانت مثل هذه المناهج في موقف متناقض من حيث توفير مساحة خطابية لـ "الآخرين" من الكائنات الحية في حين تنتقد أي فكرة عن طبيعة خارج الخطاب أو خارجية قد تكون الكائنات الحية جزءًا منها أو قد تتصرف انطلاقًا منها.

وبالنسبة للعديد من علماء البيئة السياسيين ، ومنظري حقوق الحيوان ، والناشطين البيئيين ، فإن مثل هذه الآراء بدت أيضًا وكأنها تنكر حيوية العالم . وعلاوة على ذلك ، فإن نزع الصفة الطبيعية عن الطبيعة ومعاملة الأماكن الجغرافية كونها إنتاجات ثقافية ينكران وكالة الطبيعة وخاصة الكائنات الحية . وكما زعم ديميريت ، فإن "استعارة المظاهر الطبيعية كونها نصًا ... تقمع أي أثر لجهات فاعلة أخرى غير بشرية من إنتاج المظاهر الطبيعية "(1994 :163).

وقد حفز هذا "الكتابة" عن الطبيعة نقاشًا حيويًا مع مؤرخي البيئة "الجدد" مثل وورستر وكرونون ، الذين حاولوا إثبات وكالة الطبيعة . وكان مشروعهم هو فهم كيف تم (إعادة) رسم حدود الثقافة والطبيعة بسبب العملية الثقافية ، والميزات البيئية والوكالة ، وتفاعلاتها . وعلى نحو متزايد ، تم تضمين الكائنات الحية في فهمهم للوكالة البيئية . وقد كشف كل من ميرشانت (1989) وكرونان (1983) ، اللذان كتبا عن نيو إنجلاند الاستعمارية ، عن أهمية الكائنات الحية الأصلية في المنطقة . وقد أدى تحويل القندس إلى سلعة واستهلاكه بشكل خاص إلى زواله في نهاية المطاف ، ولكنه كان أيضًا أساسيًا لتطور البيئات المحلية والإقليمية وعبر الأطلسية ، والاقتصاديات ، والمؤسسات ، والعلاقات الاجتماعية . وحدد كروسبي (1986) الأدوار الأساسية التي لعبتها حيوانات العالم القديم في التوسع العالمي الأوروبي والهيمنة الاجتماعية البيئية . وفي كتابه "مدينة الطبيعة" (1991) شرح كرونون أدوار الكائنات الحية في تنظيم وإنتاج الفضاء والعلاقات المكانية في شيكاغو في القرن التاسع عشر، وكشف ببراعة عن الآثار المكانية لتطور شيكاغو كمورد للحوم البقر إلى دولة متنامية حيث كانت الماشية - في كل من الأشكال المجسدة والمفككة - الجهات الفاعلة الأساسية التي تربط الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للمنتجين الغربيين مع المستهلكين في الساحل الشرقي .

وهكذا كانت الماشية بمثابة وكلاء يجسدون التاريخ المعقد للعلاقات الحضرية والريفية والشرقية والغربية والطبقية ، حيث خدموا في تشكيل الهياكل المكانية الحضرية والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية في شيكاغو . وقد حفز الجدل حول جغرافية الثقافة "الجديدة" مقابل التاريخ البيئي إعادة النظر في دور الكائنات الحية في تشكيل المكان والمنطقة والمظاهر الطبيعية . على سبيل المثال ، فحص بحث ماتلس (1994؛ 1996؛ 2000) حول منطقة بروادلاندز البريطانية طريقتين حددت بهما حيوانات منطقة بروادلاندز هوية علائقية إنسانية وكيف أن الممارسات والتقنيات المختلفة للخبراء - النظر واللمس والاختبار والقتل والاستماع والتذوق - أنتجت كل منها ادعاءات بالسلطة فيما يتعلق بالحفاظ المحلي وحددت السلوك المقبول تجاه الكائنات الحية المحلية والبيئة .

وعلى نحو مماثل ، أظهر عمل بروكتور (1998: ينظر أيضاً بروكتور وبينستل، 1996) أن الخلافات حول الغابات القديمة لم تكن متجذرة فقط في المظاهر الطبيعية الفعلية في شمال غرب المحيط الهادئ التي تزخر ببلدات الأخشاب المتدهورة ، بل وأيضاً في "الجغرافية الأخلاقية" للمنطقة والتي يرمز إليها بالبومة المرقطة . وباستكشاف المناقشات حول إدراج البومة كنوع مهدد ، وجد بروكتور أن القوة السياسية للبومة تنبع من رمزيتها المتعددة الأبعاد للمظاهر الطبيعية في شمال غرب المحيط الهادئ . وتحت ضغوط إعادة هيكلة صناعة الأخشاب وهروبها ، ربط سكان الشمال الغربي بين حماية البومة وفقدان وظائف الأخشاب ، وموت المجتمعات المعتمدة على الأخشاب ، والقضاء على أسلوب الحياة الريفية التقليدية ؛ ورأت الجماعات البيئية البومة رمزاً لحكمة الطبيعة وتناغمها وتوازنها . وهكذا تم إنشاء المكان والمنطقة بشكل خطابي حول البومة نفسها ، والتي ترمز إلى حكمة الطبيعة لدى البعض ولكنها ترمز إلى انهيار المجتمع لدى آخرين .

كما أن الكائنات الحية المستأنسة هي رموز قوية للأماكن وأساليب الحياة وسبل العيش . وترتبط السلالات الخاصة بالمكان ارتباطًا وثيقًا بتاريخ وثقافات الأماكن والمناطق . في بريطانيا ، على سبيل المثال ، نشأت أغنام كوتسوولد ، وخنازير جلوسيستر القديمة المرقطة ، وأغنام ليستر ذات الصوف الطويل في أماكن معينة وتكيفت مع السمات الخاصة بالمكان (المناخ) ، **لقد أدت العولمة في إنتاج الثروة الحيوانية إلى تدهور ريفي واسع النطاق ، مما أدى إلى اختفاء العديد من السلالات التقليدية** . وقد نظر يارووود وإيفانز (2000) في كيفية تحفيز التحولات الأخيرة في الزراعة الرأسمالية لكل من التدهور الريفي والجهود المبذولة لإعادة تنشيط الريف من خلال السياحة الزراعية وتغيير المظاهر الطبيعية الريفية للحفاظ على طابعها الريفي.

وبالتالي أصبحت المزارع العائلية حدائق ترفيهية تضم سلالات ماشية قديمة ونادرة ومهددة بالانقراض ، وهي الآن رموز قوية - وقابلة للاستبدال - للتراث الثقافي . لقد أدت استراتيجيات حماية السلالات النادرة ، جنبًا إلى جنب مع السياحة الزراعية ، إلى تغيير التوزيع المكاني للسلالات النادرة وتحويل الروابط بين السلالات والمكان والثقافة . وقد قام آخرون ، مثل أوفكس (1995) ، بالتحقيق في كيفية إعادة هيكلة قطاع الثروة الحيوانية الذي تحركه العولمة والطلبات الاستهلاكية المستقطبة إلى إعادة تشكيل "قلب" الولايات المتحدة . وهنا نشأت تربية مكثفة واسعة النطاق لتلبية الطلب العالمي على اللحوم الرخيصة ، إلى جانب المنتجين البوتيك الذين يستهدفون المستهلكين الأثرياء القلقين بشأن الصحة وسلامة الغذاء .

وبالنسبة للخنازير، تركزت ممارسات تعبئة اللحوم الجديدة حول إنتاج اللحوم الخالية من الدهون ، وشملت جينات جديدة ، وأنظمة تغذية ، وممارسات بناء وإدارة المرافق "في المزرعة" . وحفزت الخنازير الأقل وزناً الطلب على مجموعة من المدخلات التجارية الجديدة المصممة "لبناء خنزير أفضل" - مع عواقب مدمرة على رفاهة الحيوان . كما أدت هذه التحولات إلى تغيير الأماكن الريفية في الغرب الأوسط بشكل عميق

، حيث تم إنشاء مصانع تعبئة ضخمة بالقرب من مرافق تربية الخنازير واسعة النطاق ومنتجيها المتعاقدين على نطاق أصغر، مما أدى إلى تحويل المدن القريبة مع وصول العمال - معظمهم من المهاجرين - لشغل وظائف مصانع التعبئة .

كما درس جغرافيو الكائمات الحية دور الكائنات الحية في إنشاء أماكن أصغر حجمًا ، وكانت حديقة الكائنات الحية مثالاً رئيسيًا . في معرض تصريحه بأن ""إذا كانت حديقة الحيوان ""مساحة"" ، فإن حديقة حيوان أديلايد ""مكان"" ، طرح أندرسون (1995: 282) ادعاءات عامة حول حدائق الحيوان كمواقع محورية في البناء الثقافي للطبيعة ، وكذلك ادعاءات خاصة حول الهوية الاستعمارية والوطنية في حديقة حيوان أديلايد كمظهر طبيعي . ومع زيادة الاهتمام بالسمات المعمارية للمكان ، تناول جروفود (2000) أيضًا حديقة حيوان لندن ، من خلال فحص المناقشات التي دارت في أوائل القرن العشرين حول حوض البطريق الحديث ومنزل الغوريلا للوبيتكين . وبعد أكثر من قرن بقليل ، نظر ديفيز (2000) في إنشاء حديقة الحيوان الإلكترونية أو السيبرانية ، من خلال تحليل قائم على ANT . وعلى النقيض من حدائق الحيوان التقليدية التي تتاجر في أجساد الكائنات الحية ، فإن حدائق الحيوان الإلكترونية - التي تتمتع بنطاق عالمي - تستولي على صور الكائنات الحية الرقمية ، وتتداولها لإنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية ، وبالتالي تستمد تراكماً متسارعاً للقيمة من الصور المتداولة .

وفي الوقت نفسه فإن المسؤولية عن الكائنات الحية كونها كائنات مجسدة غير واضحة وموزعة على المتنزهات الطبيعية والمحميات ، وليس من غير المهم أن التركيز - فقط على الاستهلاك البصري للحيوانات في حدائق الحيوان الإلكترونية - يحد أيضاً من كل من التجربة البشرية (المحدودة بالفعل) مع الكائنات الحية وإمكانيات الوكالة الحيوانية . ويبدو أن الكائنات الحية محصورة تماماً في حدائق الحيوان الإلكترونية . كما ركز علماء جغرافية الكائنات الحية على الأماكن التي تتميز بوجود/غياب الكائنات الحية ، وعلى الكيفية التي يمكن بها للتفاعلات بين البشر والكائنات الحية أن تخلق مظاهر طبيعية وصوراً طبيعية مميزة . إن عمل إميل (1995)، الذي ناقشناه أعلاه ، يوثق كيف تم تجسيد ورمزية المظاهر الطبيعية للغرب الأميركي في القرن التاسع عشر، والتي كانت في يوم من الأيام أسطورية ومهيبة ولكنها كانت أيضًا شريرة وتهدد حضارة القارة ذاتها ، من خلال الوجود النشط للذئاب .

على النقيض من ذلك ، يركز فيلو (1995) وهاويل (2000) على لندن في القرن التاسع عشر، ويكشفان عن المدينة كمكان لرأس المال التجاري الفيكتوري المزدحم بجنون ، والذي يتخلله مشاهد وأصوات مزعجة لأسواق اللحوم الحية ، ولكن أيضًا خليط من الأحياء البرجوازية المهيبة المليئة بالكائنات الحية الأليفة الحضرية (الكلاب الصغيرة والنساء الفاضلات) الواقفة جنبًا إلى جنب مع جحور الأرانب للطبقات المنحرفة والخطيرة والتي يرمز إليها سارقو الكلاب الفاسدون . كما أظهر تحقيق فيلو (1995) في محنة الكائنات الحية الماشية التي يتم إرسالها إلى أسواق اللحوم الحية ومجازرها كيف أدت ثنائيات الطبيعة/الثقافة التقليدية الخاصة إلى أن تصبح لندن مشهدًا للاستبعاد للحيوانات التي تم تصنيفها على أنها "برية" أو "غير نظيفة" أو "غير أخلاقية" أو "غير صحية." لم يُسمح إلا للحيوانات التي تعد "أليفة" أو "نظيفة" أو "أخلاقية" أو "جمالية" بالدخول إلى الحظيرة الثقافية ، وكما يشير هاويل ، كان ذلك فقط لفئات معينة وفي بعض المناطق . وقد عززت مثل هذه الثنائيات ، والتفاعلات التي أحدثتها ، مساحات وأماكن متبادلة الاستبعاد للبشر وأغلب الكائنات الحية .

تظل المناطق الحدودية بين المناطق الحضرية والبرية في المناطق الحضرية نفاذة بعناد لكل من البشر والكائنات الحية ، وعلى الرغم من عمليات الإبادة الروتينية ، فإنه حتى المدن الداخلية تستضيف "سكانًا

ظلًا من غير البشر يمتدون على نطاق النشوء والتطور" ، مما دفع وولش وآخرين (1995: 736) إلى اقتراح "نظرية حضرية عبر الأنواع" تنبه إلى مثل هذه الحقائق . وفي إطار تناول هذا الموضوع ، نظر جينور (1999) إلى تربية الكائنات الحية الإنتاجية في بيرث ، واستعرض محاولات المديرين الحضريين لاستبعاد الدجاج والماعز والخنازير - التي كانت شائعة في الأفنية الخلفية الحضرية في أستراليا - من المناطق السكنية من أجل تطهير المدينة . وكان أصحاب الأسر من الطبقة العاملة والمتوسطة يعدون تربية الكائنات الحية أمرًا مشروعًا بشكل خاص ؛ وعلى الرغم من التأكيدات العامة على التأثيرات الخارجية السلبية المرتبطة بالصحة والراحة ، فإنهم كانوا يقوضون اللوائح بشكل روتيني .

وقد زعم جينور (1999: 13) أن استبعاد الكائنات الحية المنتجة يشكل هجوماً أيديولوجياً على ممارسات الطبقة العاملة ، ويعطي الأولوية للاستخدامات الاستهلاكية للحيوانات (على سبيل المثال ، الكائنات الحية الأليفة) التي يفضلها الأثرياء ، ودعا إلى "إعادة تنشيط الضواحي" من خلال الترويج لتربية الكائنات الحية في الفناء الخلفي ، والحدائق المجتمعية والمزارع الحضرية . وفي هال ، استكشف جريفثس وآخرون (2000) الاستجابات البشرية للقطط البرية فيما يتعلق بالأفكار حول النظام السليم للأماكن الحضرية . وهنا كانت القطط البرية عبارة عن مجموعة اجتماعية مهمشة موجودة داخل المجتمع البشري . وبالاعتماد على الدراسات التحليلية النفسية ، لفت جريفثس وآخرون الانتباه إلى أن المساحات البرية ومكان الكائنات الحية في المدينة غير مؤكدة ومتنازع عليها في كثير من الأحيان . وفي حين رأى بعض الناس الأماكن البرية المرتبطة بالقطط البرية كمواقع للقلق والنفور، نظر إليها آخرون كونها ملاذاً للطبيعة البرية المفقودة . وقد تأثرت ردود الفعل تجاه مستعمرات القطط البرية بين السكان المحليين ببنائهم للبيئة المبنية ، مما جعل مساحات القطط إما متناقضة أو مقبولة من السمات الحضرية ، وبأفكار القطط البرية إما كونها "مجرمين هاربين" من برية شرعية أو منزلية . وقد خدمت المستعمرات البرية في كسر وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين الناس ؛ وكان أصحاب قطع الأراضي المخصصة للقطط يشككون في أية مصلحة للمجلس المحلي في مستعمرة القطط البرية التي يدعمونها ، في حين تسببت مستعمرات أخرى في صراع بين حماة القطط وأولئك الذين يجادلون من أجل إزالتها . وتُظهر مثل هذه الدراسات تعقيد الترتيبات المكانية بين الإنسان والحيوان في المدينة وغموض مواقف السكان نحو الطبيعة والحضارة كما تتجلى في المكان .

وفي التعامل مع القطط الأكبر حجمًا ، نظر جولو وآخرون (1998) في العلاقات المتغيرة بين الناس وأسود الجبال في كاليفورنيا ، حيث تتعدى المدن على مواطن الكوجر والقيوط والدببة والنسور الذهبية . خلال أواخر القرن العشرين ، أدت الزيادة في التفاعلات بين البشر والكوجر بسبب التوسع الحضري ، إلى جانب الخلاف العلمي حول بيئة الكوجر، إلى إعادة التفاوض بشأن إدارة أعداد الكوجر. ونشأ خطاب عام مستقطب حول الكوجر، تميز بالدعوة المتجددة لصيد الكؤوس من قبل جماعات الضغط من أنصار الأسلحة النارية والصيد ، ومقترحات من علماء البيئة لإنشاء محميات للحياة البرية ، وممرات للحركة وتقسيم المناطق العازلة لحماية كل من الناس والكوجر في المناطق الحضرية المتغيرة بسرعة . وكشفت التغطية الإعلامية عن التغييرات في المواقف العامة تجاه الكوجر، التي أعيد بناء شخصيتها من رمز للتراث البري إلى قاتل متسلسل بدم بارد ، حيث أصبحت الموائل الهامشية أماكن يهيمن عليها البشر.

وفي سعيه إلى منظور أكثر تناسقًا ، نظر جولو وآخرون أيضًا في المواقف تجاه الناس بين الكوجر، مسلطين الضوء على قدرة الكوجر على التعلم والتغيير السلوكي . إن مواقف البشر والكوجر تشكل صعوبات في إدارة الكائنات الحية المفترسة ولكنها تشير أيضًا إلى إمكانات التعايش من خلال التعلم المتبادل وتعديل السلوك وهو النهج الذي يمكن أن يميز بشكل متزايد علاقات الطبيعة والثقافة في المظاهر الطبيعية الحدودية

. كما نظر ميشيل (1998) في دور الكائنات الحية في تشكيل المكان ، في سياق تعرض النسر الذهبي في جنوب كاليفورنيا للخطر والحفاظ عليه / إعادة تأهيله . إن خطاب النمو الحضري ومصالح العقارات والبيئة العلمية تشكل سياسات الحفاظ على النسر ولكن هذا ينطبق أيضًا على نشطاء المجتمع الذين يعارضون التخطيط العلمي للحفاظ على موائل النسر. وبالتالي فإن النشاط بين العاملين في مجال إعادة تأهيل النسر ومعلمي الحياة البرية ، والذي يرتكز على النضالات لإنقاذ النسور المصابة وفراخ النسر الجائعة ، وتنمية المسؤولية والاعتبار للحيوانات بين الأطفال ، كان مشبعًا بمفاهيم الأمومة والأسرة وأخلاقيات الرعاية . وزعم ميشيل أن إعادة تأهيل النسور وتعليم الأطفال عن الحياة البرية يشكلان سياسة شخصية للتكاثر الاجتماعي بين الحيوان والإنسان تؤكد على دور الحياة البرية في تحديد مسارات التعايش بين الإنسان والحيوان والأماكن المشتركة.

لا تتشكل الأماكن فقط من خلال التفاعلات البشرية مع الكائنات الحية الضخمة ، يتتبع والي (2000) تطور التفكير البيئي الجديد وكيف أدى ذلك إلى ظهور مظاهر طبيعية جديدة على ضفاف الأنهار في المناطق الحضرية والضواحي في اليابان . إن نظرية المظاهر الطبيعية البيئية الأوروبية ، التي تم تكييفها مع السياق الياباني لتصميم موائل الأنهار الحضرية المستعادة ، غالبًا ما أعطت الأولوية للحيوانات المرتبطة بأساليب الحياة المهددة ، مثل زراعة الأرز، واستغلت الرمزية الغنية لليراعات وذباب السحب والأسماك . ومع ذلك ، كان يُخشى من مثل هذه المظاهر الطبيعية البيئية كونها تمنح الكائنات الحية امتيازًا على البشر، أو تعارض العلاقات "التقليدية" بين الإنسان والحيوان .

ولكن المعارضة الأكثر قوة للمظاهر الطبيعية النهرية التي تشجع التعايش جاءت من مصالح الهندسة القوية وبناء المباني . والنتيجة ، كما توقع والي ، ستكون مظاهر طبيعية حضرية بشرية غير قادرة على دعم الحياة البرية النهرية . في محاولة للتفكير بشكل استشرافي حول الكائنات الحية والأماكن الحضرية ، زعم وولش (1996) أن رؤية الكائنات الحية ككائنات تشير إلى أن إنشاء "مدينة حيوان" - مكان يتعايش فيه الناس والكائنات الحية - قد يساعد في إعادة تأسيس شبكات الرعاية بين الناس والكائنات الحية . وعلى الرغم من ان تصورات المدينة والريف كونهما متضادين ثنائيين ، فإن المدن تستضيف مجموعة واسعة من التفاعلات بين الإنسان والحيوان . من خلال توسيع فهم العلاقات البشرية مع الكائنات الحية في المدينة ، أشار وولش إلى أن المثل الأعلى لمدينة الحيوان هو أن تكون مدينة حيوان . إن خلق أماكن مادية للحيوانات في المدينة ليس فقط ، بل وأيضاً مساحة سياسية للحركات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق السلام بين أنواع الكائنات الحية والمشهد الأخلاقي . كانت الحركات البيئية في سبعينيات القرن العشرين حركات معيارية صريحة ، معنية بمسألة **كيفية صياغة طرق أكثر أخلاقية للعيش مع الطبيعة وفيها** . وقد حفزت هذه الحركات ازدهار العمل في مجال الأخلاق البيئية ، والذي أنتج في نهاية المطاف مناقشات مستقطبة حول ذاتية الحيوان والمكانة الأخلاقية . وقد استخدمت الأطر الأخلاقية التقليدية للدفاع عن **حقوق الطبيعة** (ناش، 1989) و**مكانة الأشياء الطبيعية في السياقات القانونية** (ستون، 1984). وقد ركز الكثير من الجهد ، الذي استند إلى عمل ألدو ليوبولد ، على "أخلاقيات الأرض" والإدارة البيئية (كاليكوت، 1989)؛ ومثل الحركة البيئية الأكبر، كان هذا العمل معنياً بالأنواع والموائل وحمايتها من التأثيرات البشرية مثل التنمية والتلوث .

مستنيرًا بعلم الأحياء البرية والغابات والمجالات البيئية الأخرى في العلوم الإدارية ، لم تكن حياة الكائنات الحية الفردية في حد ذاتها موضع اعتبار، ولم تكن ذاتية هذه الكائنات الحية موضع إشكالية . كما نشأت حركة علم البيئة العميق ضمن أخلاقيات البيئة .(Devall andSections, 1985; Fox, 1990) ولأن علم البيئة العميق كان أقل اهتمامًا بالجوانب العملية للحجج القانونية ، وشدد على وحدة الإنسان مع الطبيعة

والواجبات الأخلاقية تجاه الأرض ، فضلاً عن رفضه لمركزية الإنسان ، فقد تعرض للهجوم بشكل خاص على أساس نقده السياسي الضعيف .(Salleh, 1993) وعلاوة على ذلك ، فإن ميله إلى حل الاختلافات بين الإنسان والحيوان حجب تفرد الكائنات الحية المحددة (ومتطلباتها البيئية) وبالتالي تجاهل طبيعة ذاتية هذه الكائنات الحية ، ولم يترك سوى القليل ليقوله عن كيفية معاملة الكائنات الحية الفردية.(Plumwood, 1993)

وقد حفز هذا التوجه فرعا مختلفا تمامًا من الحركة البيئية ـ حقوق الحيوان ـ وأصول فلسفية مختلفة فلاسفة مثل بيتر سينجر (1975) وتوم ريجان (1983)، الذين حاولوا الافادة من الأطر الأخلاقية المعيارية للزعم بأن الكائنات الحية تندرج ضمن نطاق الاعتبارات الأخلاقية البشرية . وتبع ذلك ظهور قدر هائل من الأدبيات حول الوضع الأخلاقي للحيوانات ، التي تناولت القيمة المتأصلة للحيوانات الفردية و/أو الاعتبار الواجب لها (وليس التجمعات مثل السكان أو الأنواع) . استند هذا العمل إلى النتائج التي توصل إليها علم السلوك وعلم النفس الإدراكي للزعم بأن الاختلافات بين البشر والكائنات الحية كانت في الدرجة ، وليس في النوع ، وبالتالي رفض الأخلاقيات الأنثروبوسينترية للفلسفة الغربية . وقد سارت هذه التيارات داخل الأخلاق البيئية في مسار متوازي ولكنها تقاربت في نهاية المطاف ، مما أثار صراعات شديدة . ومع مرور الوقت ، اشتملت الأخلاق البيئية على رؤى من النظرية الاجتماعية ، وخاصة النسوية وما بعد الحداثة ، مما أدى إلى نقد كل من مناهج الحقوق التقليدية للحيوانات والأخلاق النفعية ، مما أدى في النهاية إلى أخلاقيات بيئية ما بعد الحداثة Oelschlaeger) ، (1995وأخلاقيات رعاية نسوية Plumwood) ، .(1993 كان للأخيرة تأثير خاص في التفكير في الطبيعة وذاتيتها ، لأنها تتخذ نهجًا سياقيًا للاختيار الأخلاقي ، وتؤكد على موقع المعرفة وتحيزها ، وتؤكد على الترابط بين الكائنات الحية والبيئات . وعلى وجه الخصوص ، تم التأكيد على ذاتية الكائنات الحية بشكل متزايد(Adams and Donovan 1995) .

بالتزامن مع هذه المناقشات ، أصبحت العدالة لكل من البشر والكائنات الحية ذات أهمية قصوى بالنسبة للعديد من جغرافيي الكائنات الحية . ومع ذلك ، تم التعامل مع قضايا العدالة والأخلاق في العلاقات بين الإنسان والحيوان بطرق مميزة . وقد نظر بعض علماء جغرافية الكائنات الحية في قضايا محددة تتعلق بحقوق الحيوان في القوت . على سبيل المثال ، أكد ويسكوت (1995) أن قدرًا ضئيلًا من الاهتمام قد حظي به حق الكائنات الحية في الوصول إلى المياه في سياقات ثقافية وقانونية مختلفة ، مع كون "حق العطش" في الشريعة الإسلامية يشكل استثناءً مهمًا . وقد حدد الأسس العقائدية لحق العطش و وضح المعنى الذي يعد به "حقًا" و"إسلاميًا" ، قبل أن يشرع في تقييم أهمية قانون المياه هذا في سياقين جغرافيين ، جمهورية باكستان الإسلامية وغرب أمريكا . وأشارت المقارنة إلى أن الأهمية المباشرة لباكستان أكثر تعقيدًا من المتوقع ، لأن حق العطش ليس مطلوبًا قانونيًا ؛ ومع ذلك ، فقد حفز هذا الأمر الديني ظهور أنشطة رعاية الحيوان وحقوقه.

في الولايات المتحدة ، يعد حق العطش ذا صلة غير مباشرة ، حيث يكشف ضرورته الأخلاقية عن أن قانون المياه الغربي غير كافٍ أخلاقياً ، ويقدم مثالاً عبر الثقافات لكيفية توسيع واجبات توفير المياه للحيوانات . كما أثرت وجهات النظر الدينية على الأفكار حول أخلاقيات تناول اللحوم في الهند . على سبيل المثال ، زعم روبينز (1998) أن قطاع الثروة الحيوانية الدولي في الهند أدى إلى تكثيف الصراعات السياسية الطويلة الأمد بين الجماعات العرقية والدينية التي كانت الكائنات الحية بمثابة آلهة لها تاريخيًا ، ورأس مال مرتفع الفائدة و/أو طعام . أظهر كيف حفزت التحولات في الطلب الدولي على اللحوم في راجستان التحولات في الإنتاج الزراعي والتغيرات في هوية الطبقات ومفاهيم الملكية ، وتغيير الصفقات بين الناس وأنواع الكائنات الحية المستأنسة . وعلاوة على ذلك ، ألقى الساسة الهندوس المحافظون باللوم على تناول اللحوم في تدهور الأخلاق ، ودعوا إلى العزلة الاقتصادية والعودة إلى الماضي (الأسطوري) للنباتية الخالصة ، وتأجيج

المشاعر المعادية للمسلمين ؛ يقع مزارعو الماشية والجزارون المسلمون في فخ صراع القوة بين الهندوس والمسلمين .

كما ركز علماء جغرافية الكائنات الحية على حركات حماية الحيوان ، وكيف يؤثر موقف الحيوان داخل التسلسل الهرمي للجهود في الحركة على مصيره . على سبيل المثال ، نظر واتمور وثورن (1998) في كيفية إدراج التماسيح ذات الأنف العريض في البداية ثم خفضها بموجب اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض(CITES) ، وهي سياسة عالمية للحفاظ على البيئة تمنح حقوق الوجود للأنواع مقابل الكائنات الحية الفردية . قد يؤدي خفض التصنيف و"الاستخدام المستدام" لهذه التماسيح إلى حصرها في حياة المزارع الصناعية : الولادة في حوض خرساني ، والسياج الدائم للتسمين السريع ، والذبح ، والتناسخ كحقائب وأحذية وأحزمة للمستهلكين العالميين . كما نظر ثورن (1998) في كيفية إقصاء الوفرة المتصورة للكنغر من الحسبان الأخلاقي من قبل خبراء الحفاظ على البيئة الذين يقدرون فقط الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض . حيث يعدها المزارعون "آفات" ، و وفيرة من قبل مديري الحياة البرية ، وتجوب أراضي شاسعة فارغة ، ويتم إطلاق النار على عشرات الآلاف من الكنغر سنويًا على الرغم من الخسارة المتزايدة وتفتت موطن الكنغر، ومكانة الحيوان كعامل جذب سياحي قوي ورمز للأمة الأسترالية . وقد طور آخرون أطرًا أخلاقية أكثر عمومية للتفكير في التفاعلات بين الإنسان والحيوان .

كشفت مقارنة لين (1998) بين الأخلاق الجغرافية - أو الأخلاقيات الجغرافية - والتقاليد الأخلاقية الأخرى عن القيمة في تبني مفهوم "**المجتمع الجغرافي**" ليشمل الأسئلة الأخلاقية التي تنطوي على الناس والكائنات الحية والطبيعة . وقد دافعت لين عن إدراج الكائنات الحية في المجتمع الأخلاقي ، واقترحت أربعة مبادئ معيارية لتوجيه العلاقات بين البشر والكائنات الحية وحل المعضلات الأخلاقية المتأصلة في تقاسم الفضاء مع الكائنات الحية . كما دعا جونز (2000) إلى أخلاقيات تأخذ في الحسبان السياقات والممارسات المكانية المختلفة . وفي محاولة لتكييف أخلاقيات ليفيناس الخاصة باللقاء مع التفاعلات بين البشر والكائنات الحية ، زعم جونز أن جميع اللقاءات بين البشر والكائنات الحية مشحونة أخلاقياً . وقد يُنظر إلى معاملة الكائنات الحية في شكل أو موقف أو مكان ما على أنها غير أخلاقية في شكل أو موقف أو مكان آخر، وغالبًا ما تُمحى فردية الآخرين غير البشر، باستثناء حالات الكائنات الحية الأليفة أو المخلوقات الكاريزمية . وحتى معظم مبادرات الحفاظ على البيئة مدفوعة بمفاهيم الندرة ، والتي تفضل المعطيات الأخلاقية . وقد تحول ندرة الكائنات الحية في أماكن مثل حدائق الحيوان إلى بنوك جينية تمثل مجموعة من الكائنات الحية ، أو قد يتم تخصيصها فقط كونها "معالم جذب" أو سلع . وبدلاً من ذلك ، يدعو جونز إلى مراعاة أخلاقية للأفراد غير البشر، وإلى توجيه النظرة **الجيوأخلاقية** إلى الفضاءات التي غالبًا ما تُنسى - البحار أو مزارع الأسماك .

يقترح جونز أن أخلاقيات اللقاء وجهاً لوجه تتطلب أن نرى فردية غير البشر. ومع ذلك ، هناك العديد من المشاكل في مثل هذه النظرة الأخلاقية الصعبة ؛ يزعم النسويون أنها قد تؤدي إلى إنكار المسؤولية الأخلاقية للمرأة ، فضلاً عن ما يسميه إيريجاري (1991) "وجه الكون الطبيعي" - والذي يسعى جونز إلى تصحيحه في بعض النواحي . لقد نظر العديد من جغرافيي الكائنات الحية في كيفية تشكيل الكائنات الحية "المظاهر الطبيعية الأخلاقية" لأماكن ومناطق معينة . وكما ذكرنا سابقًا ، نظر ماتليس في دور الكائنات الحية في خلق "الجغرافيات الأخلاقية" لأماكن ومناطق معينة . وعلى وجه التحديد ، قام بتحليل "الجغرافيا الأخلاقية" لبرودلاند أو مجموعات الأفكار حول كيفية عيش الحياة البشرية في علاقة ببيئات معينة ، بعضها يقوم على نهج عنيف قائم على الصيد للحياة البرية ، وبعضها الآخر على نهج الحفاظ على البيئة "الذي يبرر المراقبة الهادئة بدلاً من القتل بصوت عالٍ" (1994: 141؛ 2000). مثل هذه الثقافات المتضاربة للطبيعة شكلت

بشكل حاسم العلاقات بين المجتمع المحلي والحيوان والأفكار حول كيفية التفاعل مع الطبيعة داخل هذا المكان . كما زعم بروكتور (1998) أن صراع البومة المرقطة كان جزءًا من نقاش طويل الأمد حول المشهد الأخلاقي لشمال غرب المحيط الهادئ ، كما يتبين من العلاقات بين الناس والغابات . لقد زعم أنصار البيئة أن الغابات القديمة والحياة البرية كانت موجودة قبل البشر، وبالتالي فإن الناس لديهم التزام أخلاقي بعدم تدميرها ، في حين رأى أنصار الأخشاب أن قطع الأشجار هو وسيلة لإدارة الغابات واستدامتها بشكل أفضل ، مع اعتماد رفاهة الإنسان عليها .

وكانت البومة المرقطة عالقة بين هاتين الرؤيتين للمشهد الأخلاقي للمنطقة . إذا تم "منح" الكائنات الحية الذاتية والوكالة وربما الثقافة (ينظر كلوتون-بروك، 1994؛ واتمور وثورن، 1998)، ولكن فرص بقائها "ينتجها" البشر، فكيف تقرر المجموعات البشرية ما ستكون عليه تلك الفرص؟ ومن الذي يحق له أن يقرر؟ هنا يبتعد العديد من جغرافيي الكائنات الحية عن أولئك الذين يكتبون من الموقف النظري نفسه في مناقشات الطبيعة / الثقافة (على سبيل المثال، براون وكاستر، 1998). من خلال منح بعض الذاتية والثقافة للحيوانات ، تتطلب جغرافية الكائنات الحية (في معظم مظاهرها) ليس فقط التركيز على "المستقبل القابل للبقاء" البشري (كاتز، 1998) ولكن أيضًا التركيز على مستقبل قابل للبقاء للحيوانات . يتم توسيع العدالة الاجتماعية والبيئية كما هو مفهوم حاليًا لتشمل العدالة الحيوانية أيضًا . وردًا على ذلك ، Elder et al. (1998)أوصى بـ "الديمقراطية البربرية العملية" أو الديمقراطية الجذرية التي لا تشمل الناس التابعين فحسب بل والكائنات الحية أيضًا.

مستقبل جغرافية الكائنات الحية

لقد قدمت الجغرافيا ، كتخصص ، قيادة مهمة في تفسير تاريخ وبناء العلاقات الثقافية بين البشر والكائنات الحية غير البشرية ، فضلاً عن طابعها الجنساني والعرقي ودمجها الاقتصادي . ويجب أن يستمر هذا العمل . فهناك مساحات واسعة من التضاريس التي بالكاد تم لمسها في التحليلات الثقافية المقارنة ، واقتصاديات أجسام الكائنات الحية ، والتاريخ الجغرافي للعلاقات بين البشر والكائنات الحية والتي تحتاج إلى التعبير والفحص .

كما تقدم جغرافيات الكائنات الحية فرصة خصبة لدمج التيارات الاجتماعية والجسدية الثقافات في الجغرافيا ، وتسخير أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) في الجهود المبذولة لفهم أفضل للعلاقات بين البشر والكائنات الحية . ويركز علماء الجغرافيا الحيوية على النباتات ؛ إن عدداً قليلاً من الجغرافيين يساهمون في قسم "جوانب جغرافية الكائنات الحية " في مجلة الجغرافيا الحيوية مقارنة بمساهمات علماء آخرين ، ولا يوجد سوى عدد قليل من الجغرافيين في فريق تحرير المجلة (على الرغم من أن هذا العدد القليل يشمل المحرر الحالي). وقد يكون هذا الوضع مدفوعاً إلى حد كبير بالتوافر المتزايد على نطاق واسع للبيانات المستشعرة عن بعد عن المحيط الحيوي ، والتي تتعلق معظمها بالنباتات بدلاً من الكائنات الحية التي تتحرك بشكل غير مريح ، والتي يجب ترجمتها إلى نماذج ملائمة للموائل المعقدة من أجل فهم الآثار المترتبة على الكائنات الحية .

وبالتالي ، فإن الأعمال التجريبية التي أجريت على الكائنات الحية نادرة ، وخاصة في المناطق الحضرية . وباستثناء الكائنات الحية النادرة في "البرية" أو البيئات الريفية ، فإن البيانات المتوافرة عن الكائنات الحية تميل إلى أن تكون نادرة وغير كافية لمعظم أنواع التحليلات . وتتجاهل البيانات الموجودة ، التي يطورها عادة علماء البيئة أو علماء الأحياء المتخصصين في الحفاظ على البيئة ، العلاقات بين الإنسان

والحيوان ، باستثناء تدهور الموائل الناجم عن الأنشطة البشرية (ينظر كارتر، 1997). ومع ذلك ، **فإن التطورات الجديدة في نظم المعلومات الجغرافية تحمل بعض الإمكانات للجمع بشكل إبداعي بين البيانات الكمية والنوعية عن الموائل والمعلومات المتعلقة بالسكان البشر وممارسات استخدام الأراضي ، من أجل تسهيل تحليل كيفية تأثير الأنشطة البشرية على الكائنات الحية كمجموعات وأفراد** . ويمكن صياغة مثل هذه الدراسات نظريًا بطرق مختلفة ، مع تزايد مرونة أدوات نظم المعلومات الجغرافية . وحتى النهج مثل ANT يمكن استخدامه بشكل معقول لبناء تحليل قائم على نظم المعلومات الجغرافية لكيفية تحديد موقع الأشخاص والأشياء والأماكن المشاركة في شبكة تركز على الكائنات الحية ، وتفاعلها وتأثيرها على الجهات الفاعلة المختلفة - وخاصة الكائنات الحية .

وعلى العكس من ذلك ، فإن المجالات المزدهرة من الدراسات في الجغرافيا الاجتماعية تحتاج أيضًا إلى الاعتراف بوجود الكائنات الحية في المكان ، و وكالة الكائنات الحية في خلق تلك الأماكن . كل من **علم البيئة الحضرية** والدراسات الريفية هي مجالات متنامية لا يمكنها الهروب من التفاعلات بين الناس والكائنات الحية . باتباع نظرية شبكة الجهات الفاعلة ، نجد عددًا لا يحصى من المواد غير المتجانسة التي تشكل أيضًا الجغرافيا الاجتماعية ، بعضها حيوانات . وهذا يشجعنا على إعادة التفكير في إمكانية وجود جغرافيا حيوية ، ناهيك عن الجغرافيا البشرية . لأنه إذا كانت الجهات الفاعلة عبارة عن شبكات من المواد غير المتجانسة ، فسيبدو من غير المنطقي تحديد جغرافيا حيوية عندما يختلط البشر وغير البشر ويتبادلون الخصائص بشكل عشوائي (موردوك، 1997: 332).

إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى دراسات تتكامل فيها الجغرافيا البشرية والطبيعية بالضرورة عن كثب . ولعل الأهم من ذلك هو أن الجغرافيين يحتاجون إلى توصيل نتائجهم إلى جمهور أوسع نطاقاً حتى يتسنى أن نطلع على سياسات جغرافية الكائنات الحية على نحو أفضل . وإذا كانت الطبيعة والحياة الحيوانية تخضع للموافقة والإنتاج الاجتماعي ، فإن القرارات المتعلقة بهذه المستقبلات لابد وأن تتخذ بقدر كبير من الإضاءة والتوضيح . إن التكنولوجيا الحيوية صناعة سريعة الحركة تتحدى حياة الكائنات الحية القائمة على أساس يومي . وعلى نحو مماثل ، فإن تنمية الموارد والتوسع الحضري والتوسع الزراعي تهدد باستمرار البيئات والجغرافيات الحيوية القائمة . ولكن كما أظهر الجغرافيون وغيرهم ممن يكتبون عن التفاعلات بين الإنسان والحيوان ، فإن السرديات أو التمثيلات الخاصة بالكائنات الحية يتم صياغتها ثقافياً واقتصادياً . وسوف تكون الصراعات بين المجموعات من أجل خلق "أماكنها" وسبل عيشها ورؤاها المستقبلية صراعات أيضاً من أجل فرض سرديات وتمثيلات معينة كونها التفسير الصحيح . إن البناء التاريخي واليومي لهذه السرديات والتمثيلات المتباينة يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من جانب العلماء حتى يتمكن الناس من "رؤية" أنها لا تنبع من القانون الطبيعي ، أو القومية الإلهية أو التقليدية ، أو أي مصدر آخر للتصوف .

ومن الضروري بالقدر نفسه تحديد الطريقة التي يمكن بها معالجة سياسات جغرافية الكائنات الحية بطريقة ديمقراطية . وإذا كان من المقرر أن يرفض الجغرافيون النقديون وغيرهم "حديث الحقوق" كونه من صنع الرأسمالية والأبوية ، وإذا كان من المقرر تفكيك ثنائية الطبيعة / الثقافة كونها خطأ أو خدعة حداثية ، فلابد من تبني بعض البراجماتيات الخاصة بمستقبل الكائنات الحية لتحل محل مثل هذه الإشارات المدانة . وتتطلب مثل هذه البراجماتيات مشروعًا تعليميًا هائلاً وساحة عامة جديدة للسياسات التنافسية التي يجب أن تنشأ بعد سقوط الركائز الأخلاقية القديمة والفئات المحددة ثقافيًا واقتصاديًا . إن التأكيد المستمر على اتخاذ القرار الديمقراطي والحاجة إلى تقدير "الخصوصيات النضالية" (وليامز، 1989) من قِبَل أولئك الذين ينتمون إلى اليسار والذين ساهموا أكثر من غيرهم في الجغرافيا الثقافية الجديدة (وجغرافية الكائنات الحية) لا يتركان سوى مساحة ضئيلة للبيروقراطيين أو الخبراء (في معظم الحالات العلماء من نوع أو آخر) وحتى المدافعون

عن البيئة ونشطاء حقوق الحيوان ـ "المجتمع المدني" الذي يراقب ويدافع عن دفع البيروقراطيين إلى العمل بشأن قضايا الحيوان ، مستخدماً في كثير من الأحيان خبرة العلماء ـ تعرضوا للتشهير أو التشكيك . فمن الذي يترك له هذا الأمر اتخاذ القرارات بشأن حياة الكائنات الحية ، والتحدث نيابة عن أولئك الذين لا يتحدثون عن أنفسهم ، وتخيل مستقبل الكائنات الحية ؟ وهل هناك أي متطلبات للمشاركة ؟ وعلى أي الأراضي يجب أن يتمتع صناع القرار بالسيادة : الأفنية الخلفية ، والحدائق ، والمدن ، والقرى ، والأمم ، والعالم ؟ **من الواضح أننا بحاجة إلى أن نشارك في صنع القرار.**

إن الاعتراف بالوكالة الحيوانية والذاتية يعني ضرورة اتخاذ الخيارات الأخلاقية . فالكائنات الحية تبقى على قيد الحياة في أوقات فراغ البشر أو حسب استعداداتهم . وهناك مجموعة ضمنية من الافتراضات أو الخيارات الأخلاقية المضمنة في كثير من كتابات الجغرافيا الثقافية الجديدة التي تتناول الكائنات الحية والطبيعة . وتحتاج هذه الافتراضات والخيارات إلى التنقيب والتعبير الصادق . والواقع أن مجالاً من مجالات البحث العلمي الذي ذهب بعيداً في انتقاد الافتقار إلى الانعكاس الذاتي في العلوم الطبيعية والفيزيائية وفي الاقتصاد لم يُظهِر سوى القليل من الأدلة على الاستعداد لاتباع النهج نفسه ، لمواجهة الطابع الأنثروبوسينكي المنبثق من الخطاب ككل . إن ما علينا إلا أن ننظر إلى البقايا البيئية للتنمية التي قادتها الماركسية في روسيا والصين لنرى لماذا يشعر العديد من الخضر (والمدافعين عن حقوق الحيوان) بنفس القدر من عدم الارتياح إزاء خطاب الطبيعة / الثقافة الماركسي الذي لا يضع حدوداً ، كما يشعرون بعدم الارتياح إزاء خطاب وبنية رأسمالية غربية . فهل لا توجد حدود ينبغي أن نهتم بها ؟ وهل لا توجد ندرة إشكالية ؟ وهل الاستنساخ مجرد امتداد لممارسات التدجين والتكاثر، وهل خلق الكائنات الهجينة مجرد خطوة أخرى إلى الأمام في طبيعة هجينة بالفعل ؟

إن أولئك الذين يزعمون أن العلوم الاجتماعية ، وبشكل أكثر تحديداً الجغرافيا ، لا ينبغي لها أن تعالج مثل هذه الأسئلة في مجال الأخلاق أو السياسة ، يتجاهلون الخطوات العظيمة التي قطعها المنظرون النسويون والماركسيون وما بعد البنيويون وغيرهم في العقود القليلة الماضية . وعلى الرغم من خطورة التقليل من أهمية تخصصهم ، يتجاهل الجغرافيون الأهمية السياسية الهائلة لدراساتهم في هذا المجال المهول من الخطاب حول الطبيعة / الثقافة والعلاقات بين الحيوان والمجتمع . وعلى وجه التحديد لأنه لا توجد "حقيقة" أو "طبيعة" أساسية ، فإن الحديث عن الأخلاق ليس محظوراً . وبدون الحديث عن الأخلاق ، يخاطر الجغرافيون بتبني مشروع يشبه إلى حد كبير مشروع هابرماس حيث تقوم الديمقراطية على "التواصل الخالي من الهيمنة" ، وهو المثل الأعلى الذي قد يدركه معظمنا بأنه غير قابل للتحقيق .

إن جغرافية الحيوان ـ التي تدعمها انتقادات الرأسمالية ، والوعي بالموقف ، ونشر أساليب التحليل ما بعد البنيوية ، وإظهار موقف تحذيري فيما يتصل بـ "العلم" ـ تقدم منظوراً أخلاقياً مهماً بشأن هذه الأسئلة . وهي تسلط الضوء على أهمية سياسة الرعاية والاعتراف بالكائنات الحية كونها كائنات شرعية "أولاً وقبل كل شيء" . إن مثل هذا الموقف قد يساعد في التغلب على بعض التوترات بين المنظرين الاجتماعيين المتطرفين والمدافعين عن البيئة الأكثر تقليدية ، وكلاهما يسعى إلى إيجاد مستقبل أكثر إنسانية للناس وغيرهم من الكائنات الحية .

وبشكل أكثر تحديدًا ، يهدف الحديث عن الأخلاق في جغرافية الكائنات الحية إلى منع المعاناة والقسوة ، وتعزيز السعادة والراحة . وبما أن "المعاناة" و"القسوة" و"السعادة" و"الراحة" تعني أشياء مختلفة بالنسبة للأشخاص المختلفين والكائنات الحية الأخرى ، فإن هذا يكمن في صميم العملية السياسية وأهميتها . ورغم أهمية ذلك ، فإنه لا يكفي أن نلقي الضوء على تعدد المعاني ؛ بل يتعين أيضًا أن نتخيل كيف يتم إنشاء هذه المعاني وتغييرها وتعايشها (أو عدم تعايشها)، وطبيعة المؤسسات الجديدة القادرة على تعزيز الراحة والسعادة

للحيوانات وكذلك البشر. ولابد أن يكون أولئك الذين يتولون هذه المهمة الأخيرة قد زرعوا ذواتهم الأخلاقية ، حتى لا تصبح هذه المؤسسات الاجتماعية منضبطة وقسرية للغاية . وهذا تحدٍ معقد . إن المعضلات الأخلاقية / المعنوية أصبحت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى (على سبيل المثال ، الكائنات الحية والفيروسات المعدلة وراثياً) ، ويبدو أن أغلب المجتمعات ، تحت تأثير أيديولوجية الليبرالية الجديدة ما بعد كينز، تتجه نحو المزيد من الفردية ، وقلة التعليم من أجل المواطنة ، وقلة التدريب أو التوعية الأخلاقية / المعنوية . ومع ذلك ، فإنه **من واجب المثقفين أن يساعدوا في إعادة بناء المنظمات الحديثة بحيث تصبح "المشاركة الجماعية في الأفعال القاسية" مستحيلة بدلاً من أن تصبح ممكنة** ، وبدون شهود .

[i] (للتعرف على الجغرافيا الحيوية : https://books4arabs.com/BORE02-1/BORE02-1293.pdf
https://drive.google.com/file/d/14nVC6aIrX2lCWD1V59_j3dlrOr25WeIB/view